



۱۸

SÜLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kismi	Seyyid Nazif ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	29
Tasnif No.	297.3

ترسانه عامر و حکیم السید موسی نظیف
افندیك وقفیدر سنه ۱۲۵۹

۲

شرح اثبات الرافع
لمحمد التبریزی الحنفی
شرف
۱۱۱
۱

وقف سید نظیف افندی

۱۲۹

۱۲۹



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن قدس جنابه من ان يكون شريعة لكل واراد
 وتنزهه من ان يطالع عليه الا واحد بعد واحد
 تحيرت العقول والافهام في كبرياء ذاته وتعامت الالهة
 والاولهات في بدياء عظمة صفاته وثبت وجوده
 بذاته وظهور ذاته بصفاته يا من دل على ذاته بذاته
 وشهد بوحوانيته نظام مصنوعة صل على جيبك
 الذي دلتنا على ما هو مدار السعادة الابدية وهذا
 الى ما هو مقر الكرامات السرمدية وآله بودة الانقياء
 وعترته الخيرة الاصفياء وبعد فهذه فوائد
 شريفة كافية ونكات لطيفة وافية وحل رسالة
 اثبات الواجب المستحقة على الدقائق في تحقيق اهل
 المطالب للولي المحقق والفاضل المدقق افضل المتأخرين
 واكمل المتبحرين جلال الملكة والذين محمد الدواني
 بلغه الله تعالى في الجنة الى اقصى الامالى والاماني
 كتبها تذكرة لاولى الابواب متوكلا على الملك الوهاب
 وجعلتها هدية لمخفل من كان على شرف الفضائل يرتجى
 قوانين العلوم والفضائل وهو صاحب الايتاء والعظمة
 والجلال وناصب سرايات الكرمه والكمال وجالس
 وسادة العز والاقبال حارس طريق الافادة
 بالفضل والافضال ناظم مناظم ملة الزهر عالم معالم
 الشريعة الغراء ونظام مباني الدولة الرفيعة قوام

مدارج الحشمة ما يمنعه قد تشرفت بتقبيل سدة
 السنية شفاء الاعالى وتوجهت الى غيبة العلية
 جباه اصحاب المكارم والمعالي الملقب بلقب الغيب
 لو نور محبت الاله بحبيب الله تعالى في مقام العز والاهرام
 الى قيام الساعة وساعة القيام ويرحم الله عبدا قال
 امينا وما انا اشرح في المقصود بعون الملك المعبود
قوله البراهين اعلم الدلائل لكنه عبر عنها بالبراهين
 ترغيبا وترهيبا انما حملناه على ذلك لانه سيظهر ان
 كثير منها ليس برهان حقيقة سيد كذا المصنف في بعض
 منها انها ضعيفة قوله والاخي ليس كذلك الخ منهم من
 زعم ان جميع براهين هذا المطلب يتوقف على ابطال
 الدور والتسلسل وهذا ناشئ من عدم الفرق بين الزعم
 من الدليل وبين ابتناء الدليل عليه مع انه يتبين قوله كما
 سيرد عليك ما سيرد علينا ليس جاريا الا في ابطال
 التسلسل كما سيظهر ولو كان جاريا في ابطال الدور
 ايضا لكان لما ذكره وجه في الجملة قوله لا يجرم رتبنا
 الرسالة على مقصدين كالأولى ان يقول على مقصد
 وخاتمة لانها ايضا من جملة اجزاء الرسالة لكن سابق
 كلامه لا يلائمه ولا يقتضيه قوله لو لما كان الثاني بطل
 انما اكثر بطلا في الكلام كما زاولي بالتقدم للاهتمام
 او اقل اجزاء لانه ليس فيه ابطال الدور والتسلسل
 جزء منه فقدم لقلته وحقيقة الحال فيه يتبين فيما
 سياتي قوله اينا ان تقدمه اي رايانا تقدمه اولى فعمل
 هذا الرؤية بمعنى العلم لا الابصار وان كان له وجه
 في هذا المقام قوله المقصد الاول في المسألة الاول قال

نقدم الحاشية اراد به العلامة الثقات ان يقال
 في شرح المقاصد ومنهم من زعم صحة الاستدلال على
 وجود الصانع في مجموع هذه الدلائل الى بعض ادلة ابطال
 التسلسل الى ان يكون ما بالعلامة ان جميع براهين هذا المطلب
 يتوقف على ابطال الدور والتسلسل وهذا ناشئ من عدم الفرق بين الزعم
 من الدليل وبين ابتناء الدليل عليه مع انه يتبين قوله كما
 سيرد عليك ما سيرد علينا ليس جاريا الا في ابطال
 التسلسل كما سيظهر ولو كان جاريا في ابطال الدور
 ايضا لكان لما ذكره وجه في الجملة قوله لا يجرم رتبنا
 الرسالة على مقصدين كالأولى ان يقول على مقصد
 وخاتمة لانها ايضا من جملة اجزاء الرسالة لكن سابق
 كلامه لا يلائمه ولا يقتضيه قوله لو لما كان الثاني بطل
 انما اكثر بطلا في الكلام كما زاولي بالتقدم للاهتمام
 او اقل اجزاء لانه ليس فيه ابطال الدور والتسلسل
 جزء منه فقدم لقلته وحقيقة الحال فيه يتبين فيما
 سياتي قوله اينا ان تقدمه اي رايانا تقدمه اولى فعمل
 هذا الرؤية بمعنى العلم لا الابصار وان كان له وجه
 في هذا المقام قوله المقصد الاول في المسألة الاول قال

في الحاشية سماه اولاً باعتبار انه ذكرنا في اننا ان
 تقدمه فصار اولاً في البيان وان كان ثانياً في الذكر
 انتهى والمقصود منه دفع ما يتوهم من التداخل بين كلاميه
 حيث سمي مسلكاً واحداً اولاً وثانياً ووجه الدفع انه
 لما اتم المسلك الغير المتوقع على ابطالهما في الذكر
 الاجمالي وتفصيل اجزاء الرسالة لكونه عدسياً سماه
 ثانياً في قوله ولما كان الثاني ولما قدمه في البيان لكونه
 البسيط لما اشار اليه بقوله رايانا ان تقدمه سماه اولاً
 في قوله المسلك الاول ولا اعتبار عليه **قوله** الطريق قيل
 قالوا هذا الطريق لبعض المتأخرين يعني صاحب
 التاويجات كالمركبات خصها بالذكاء لكونها اظهر
 وجوداً وامكاناً من البساطة **قوله** اولاً لا شك في وجود
 الكلمة او عاطفة اشارة الى انه يمكن تعبيراً بالبرهان **قوله**
 وما وقع في بعض النسخ من كلمة اذ التعليلية بدلها
 لعله تحريف وقع من الناسخ **قوله** اذ كل ممكن فله علته
 اي اذ كل ممكن بوجود فله علة موجودة مغايرة له اما
 قيدنا الممكن بالموجود لان الكلام لا يتحرر في مطلق
 الممكن لانه لا يستدعي علة موجودة كما في الحكماء المعذرة
 واما قيدنا بالعلة الموجودة ليلزم التسلسل لما لا
 هو في الامور الموجودة وايضا لو لم يقيدها لم يحصل
 ما هو المطلق في هذا المقام وهو وجود الواجب لذاته
 والقييد بالمغايرة لانها لم تكن كذلك لم يلزم شيء من
 الامرين المذكورين وبهذا يندفع ما يتوهم من ان اللازم
 على تقدير عدم استناد ممكن الى الواجب احد الامور
 الثلاثة توقف الشيء على نفسه او الدور او التسرف الاول

قوله صاحب التاويجات وهو الشيخ الفاضل مشهور بالبرهان
 القنوي وهو صاحب الشرح ايضا من الحكماء المشهورين
 لكونها اظهر وجوداً اما اظهرته وجود فلا
 من شأن كل ما ان يصير محسوساً فكل علم بالوجود دون
 البساطة فان اشهدات منها كما تقول لا ظهور دون
 لعدم كونها محسوسة وان كان بعضنا كما اظهره دور
 الوجود واما اظهرته الامكان فظهره انما هو
 في وجوده الى اجزائه ولعله دون البساطة متلجب
 قبل قالوا فاشارة صاحب شرح المواقف وهو
 السيد الشريف قدس سره الى غير ذلك **على الثاني**

يجوز وجه التامل انشادة الى استخارج دليل مقتضاه
 فانه من ان يكون انشادة الى ان يكون مستلزماً
 في قوة الدور ان يكون مستلزماً الا ان يقال الاول اظهر
 يستلزم انشادة الى ان يكون مستلزماً الدور كذلك والدور
 وان يكون مستلزماً له ولعل وجه التامل انشادة الى
 والدور مستلزماً له لكونه في قوة الدور لا يدفع الاول
 بعلاوة حديث الكون في قوة الدور المستند اليه
 وان يصح المقصود بالمتكامل هو المستند اليه
 من انه لازم للدور

عدم الاقتصار على الاخيرين على انه يمكن يقال تركه
 لظهور فساد او لكونه في قوة الدور وقد صرح فيه
 بعض تصانيفه فانه مستلزم للدور قائل وفيه ان الممكن
 هو الذي اذ النظر اليه مع قطع النظر فيما عداه لم يجبه
 لذاته وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما
 وهو الوجود مثلاً لذاته بشرط عدمي غير مستند الى
 مرتبة من حيث هو فلا يلزم للممكن علة موجودة
 مغايرة له وايضاً يجوز ان يكون احدهما وهو الوجود
 مثلاً راجعاً لذاته رجحاناً غير واصل الى احد الوجوب
 وان يقع للطرف الرابع لذاته بهذا الرجحان الغير
 الواصل الى حد الوجوب ولا يلزم الترجيح بلا مرجح
 فضلاً من ترجيح المرجح بل ترجيح المراجيح ولا فساد فيه
 في يلزم للممكن الموجودة علة مغايرة له فضلاً عن المرجح
 ولا بد لتفي هذه الاحتمالين من دليل وقد تصدك المص
 في الخاتمة لدفع هذين الاشكاليين وستطلع على حقيقة
 الحال في تحقيق هذا المقال ان شاء الله تعالى ثم اعلم
 ان المقدمة المذكورة انما ثبت لو ثبت انه لا يجوز ان يكون
 وجود ممكن مما يقتضيه ماهية امر اخر من حيث هو
 بلا اشتراط وجود بان وجود الممكن من لوازم ماهية
 ذلك الامر الاخر ولا بد لتفي هذا الاحتمال ايضاً من
 دليل ودعوى البدهية غير مسموعة وسيجي ما يجحد
 نقعاً ان شاء الله تعالى في هذا المقام **قوله** وح القول
 في الحاشية اي حين الدور والتسرف فان الترديد حال من
 التقديرين كما لا يخفى وكذا ابطال شقوق الترديد
 والايثار عليه بانه يجوز ان يكون ما فوق المحلول

وجه هذا المنع على انه اذا كان وجود الممكن بالاولوية
 الذاتية من غير اشتراط الوجود كان وجود الممكن واجباً
 لذاته مع قطع النظر عما عداه **قوله** على الاول
 انما يستلزم على ان يكون الاشكال في الوجود انشادة الى
 ان يكون مستلزماً له ولعل وجه التامل انشادة الى
 والدور مستلزماً له لكونه في قوة الدور لا يدفع الاول
 بعلاوة حديث الكون في قوة الدور المستند اليه
 وان يصح المقصود بالمتكامل هو المستند اليه
 من انه لازم للدور

احكام في التسلسل

الاخر علة مستقلة بجزءه مثلها ههنا ايضا بان يكون علة
المجموع المشتملة على الدور ذلك المجموع المستثنى عنه واحد
وح يكون له علة مستقلة متداخلة كما في تقدير التسلسل
فأعزفه ولا تترك تخصيصا لذكره في بعض الايراد بالتسلسل
بعد ان علمت جريانه في الدور وايضا انتهى كلامه لعل الغرض
منه دفع ما توقع من ان هذا الطريق اذ ينحى على بطلان الدور
فلا يتم القول لعدم توقفه على ابطاله فلا يتم ان ما ذكره
على تقدير التسلسل لا الدور ووجه الدفع ان ما ذكره ليس
مخصوصا بشئ منهما ولا تغتربط بالعبارة في بعض
الايرادات ولا يقدح في ذلك الاختصاص بعض مناهل
الايراد الاول بالتسلسل وانما خص بالدكر الايراد عليه
بجواز ان يكون ما فوق المعلول الاخر علة مستقلة وذلك
بعضا اخر من الاراد ان ايضا كذلك لقوته ومثانه هذا
ويرد على ما ذكره في بيان جريانه على تقدير الدور وايضا
من كون علة المجموع المشتمل على الدور ذلك المجموع المستثنى
منه واحدا انه يلزم الترجيح بلا مرجح لكون كل من احاده
وعلة لما عداها منها وايضا لا يكون ح علة مستقلة متداخلة
بخلقه على تقدير التسلسل ان القول بجريانه على تقدير الدور
مما لا حاجة اليه فيما هو بصدور **قوله** ضرورة ان ما يؤخذ
جميع اجزائه فهو موجود وان كان مما يتبادر الاوهام
الى قبوله نوقش فيه بالمنع مستد ابا انه يجوز ان يكون
ام خارج شرط العينية جميع الاجزاء لشيء كما ان
المعلوما الاربع في كونها قضية مشروطة بتعلق الـ
او الانتزاع بالجزء الاخير منها وهو الوقوع او اللزوم
فكون مجموع تلك المعلوما علينا للقضية مشروطة

هذا مشترك الورد من الدور
والتسلسل كما ينبغي
ان شاء الله تعالى

وانما اقول بتقدير ان الوجه بالامر انما يلزم لوقوع
استثناء واحد بقية وعلية انما في كون كل من
هذا بل وقضية ان العلة فالمجموع المشتمل على الدور
ذلك المجموع المستثنى عنه واحدا في كل واحد
يكون الباقي علة متداخلة للمجموع المشتمل على الدور
انما كان فرض حصة يكون كل واحد من الاربع
الحاصلة متداخلة الاجزاء بعضها في بعض على
مستقلة متداخلة اذا المتداخلة العلة مشترك
بعضها مع بعض في الاجزاء فتدبر

واحد من اجل خلاف التسلسل وانما يلزم
الامر ان يكون علة بشئ

بتعلق

بتعلق الايقاع او الانتزاع فاذا تحقق تلك الامور
الاربعة كلها ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كون
جميع اجزائها موجودة وسياقي ما يعبر في هذا الكلام
ان شاء الله تعالى **قوله** ولا شك ان يمكن قال في الحاشية
قيل كون كل مركب ممكنا مستلزم لكون المركبات المنفعة
فالمركب من الضدين ممكنا واجيب عنه مارة بتخصيص
المركب بالموجود واخرى بالمفارقة الاجزاء وح تنبع
ان شيئا من المركبات المنفعة مفترقا الى اجزاء بمعنى
انه كلما تحقق ذلك المركب تحقق اجزائه اذا حال جاز
ان يستلزم المحال انتهى كلامه وفيه ان الحكم بامكان
جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان
جميع الممكنات الموجودة لا يتوقف على الحكم بامكان
كل مركب ولا يستلزمه فكيف يتجه هنا هذا السؤال
فان قيل قد حكم باق كل محتاج ممكن يتجه عليه ان كل
مركب محتاج وكل محتاج ممكن فكل مركب ممكن فيلزم
ان يكون المركبات المنفعة ايضا كذلك قلنا فالجواب
ح ليس على ما ينبغي اذ لا وجه في مقابله لتخصيص
المركب باحد الوجهين المذكورين بل يجب تخصيص
المحتاج وايضا ليس بشئ من التخصيص بجدا اما الاول
فلانه لا فرق بين المركب الموجود والمعدوم في
ذلك لانا لا احتاج الى الغير مطلقا يقتضي من
ان يكون الذات كافية فيه ولا تقتضيه من حيث
هي امتقنا واما ما ضرور بل هو الامكان المحال الذي
على ما استفاد من التقييم المعبر عندهم واما الشاف
فلان الكل مطلقا مفترقا الى اجزاء وجودا وعدا

كما يشهد به البداهة ومنعه مكابرة والقول بجواز التزام
الحال محالاً ليس كليا جازيا في جميع الصور لجواز ان يكون
احد الحالتين منافيا للاخر فلا يجامعه فضلا عن ان يستلزمه
والاولى ان يقال ان التركيب مطلقا يستلزم الامكان الذاتي
وبناء على الامتناع الذاتي كما انه ينافي في الوجوب الذاتي فعلى هذا
كل مركب ولو من الضدين والتقيضين ممكن بالذات وان كان
ممتنعاً بالغير ولهذا حكموا بان البساطة من لوازم الوجوب
الذاتي واستبان منه ان امتناع الجزء ولو بالذات انما
يستلزم امتناع الكل بالغير لا بالذات وان الموقوف على الخ
وان كان محالاً بالذات لا يمتنع وان استحالة اللازم ولو بالذات
انما يستلزم استحالة الملزوم مطلقا سواء كان بالذات
او بالغير فعدم مكان اللازم بالذات لا يستلزم عدم
امكان الملزوم كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات لا يستلزم
امكان اللازم كذلك وايضا امكان الملزوم بالذات
لا يستلزم امكان اللازم كذلك وذلك لان الواجب
بالذات لازم لعدم المعلول الاول مع ان الاول متنع
بالذات والثاني ممكن بالذات وقال المصنف في غلظة
شرح التحرير ههنا نكتة وهي ان امكان الملزوم بدو
امكان اللازم يستلزم امكان وجود الملزوم بدون
اللازم وهو يتحقق للملازمة بينهما والحل ان امكان الملزوم
انما هو بالقياس اليه اتعنى الى ذاته وهو يستلزم امكان اللازم
بالقياس اليه اعنى ذات الملزوم لا امكان اللازم بالقياس
الى ذاته ولا يتوهم لان هذا قول بالامكان بالغير فان
ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته على الطرفين
وما تخلفه امكان بالقياس الى الغير لا امكان في ذاته

سبب

بسبب الغير وشئان ما بينهما انتهى كلامه
والاحتياج خصوصا الى الممكن لا بد ان يتقيد بان يكون
الاحتياج الى ما لا يستند الى الذات والا فلا يتقيد
في الوجوب الذاتي اذا اعتبار الواسطة المستندة الى
الذات لذاتها لا يتقيد في ذلك كما قيل وايضا كلامه
يدل على ان الاحتياج الى الممكن مطلقا ولى بالمكان
وفيه ما فيه تدبر واعلم ان هذا البرهان مبني على
ان علة الحدوث علة البقاء حتى يكون الممكنا موجودة
مجمعة والافيجوز ان لا يكون مؤثر المؤثر باقيا في آن
تأثير المؤثر في معلوله فلا يلزم اجتماع مؤثر المؤثر مع
معلول المؤثر المتأثر من مؤثره وهكذا فلا يلزم اجتماع
الممكنات الموجودة في الوجود تأمل قوله فعلته انما انفس
الجميع او جزئ او امر خارج عنه لا بد ان ياخذ الامر
خارج اعم من الخارج بتمامه ومن المركب من الخارج
والداخل مثلا لا يتخلل المحصل لان الجملة المفروضة هي
الممكنة الصرفة والمركب المذكور وان كان دخلا في الممكن
المطلق لكنه ليس بدخلا في تلك الممكنات قبل لا يتحقق عليك
ان احتياج جميع السلسلة من حيث الجميع الى علة انما
يعقل لو كان للجميع امكان وجود غير امكانات الاجزاء
ووجوداتها واما اذا كان مكانه ووجوده عين امكانات
الاجزاء ووجوداتها فلا يعقل احتياج ذلك الجميع الى
علة بل علل وجودات الاجزاء كافية في وجوده عين امكانات
الاجزاء ووجوداتها فان كان مجموع زيد وعمرو
ووجوده عين امكانيهما ووجوديهما حتى اذا وجد
زيد وعمرو بالاجبارين لم يحتج مجموع وجوديهما الى

ونفي اليمين المعلوم ان امكان
الجميع ووجوده مع

الحل

الواجب وهذا الاينا في تحقيق طريق الامور يوقف عليه
وكافي نحن فيه والمقرر في كتب المنطق هو هذا الطريق
لا الطريق الاول وكلامهم هناك فيه وغاية ما
في الباب تعدد الطريق فيه ايضا وعدم تعرضهم الا الواحد
منها والامر في ذلك سهل فتأمل **قوله** واستناع تقديم شيء
على نفسه قد يقال انه اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا
واعتبارا معا فزومه مما بناء على جواز التغير بالاعتبار
وان اراد تقدم الشيء على نفسه ذاتا فقط فاستناعه
مما يجوز ان يكون الشيء باعتبار علمه لنفسه باعتبار اخر
ولا بد لنفسه من دليل ويؤيده جواز كون الشيء **علة**
لنفسه في الذهن باعتبارين كالا حلال والتفصيل في الحد
والمحدود كما المشهور فان قيل يجوز ان يكون المراد بالنفس
في الترديد ما هو كذلك ذاتا واعتبارا في الزوم وطلان
الزوم ظاهر قلنا ننقل المعنى الى ما سيذكره من ان
الموجود الخارجي عن جميع الممكنات واجب لذاته لان
الموجود الخارجي على ذلك التقدير يحتمل ان يكون هو
مجموع الممكنات باعتبار اخر وقد يجاب عنه بان
العلية والمعلولية في الوجود الخارجي لا يتصور ان يكونا
باعتبارين وان كانا متصورين باعتبار الوجود الذهني
فيدعى اليداها في ذلك قد **قوله** لان علة الكل يجب
ان يكون فيه كلام سيجي تفصيله **قوله** فلا يكون
ما فرض علة المجموع وحده علة له بل لبعضه فقط
الظاهر ان يقال فلا يكون فرض وحده علة للمجموع
علة له بل مع غيره علة له او يقال فلا يكون ما فرض علة
للمجموع علة له بل لبعضه فقط **قوله** علة لنفسه ولعله

الواجب غيرهما سيجي تحقيق الكلام وهذا المرام
وقيل انهم جوزوا حصول جميع العلوم النظرية بطريق
السلسلة بدون الانتهاء الى علم بدرجتها اذا كانت النفس
الناطقة قدسية بان يكون بعضها مكتسبا من بعض الى
غير النهاية بدون احتياج جميع تلك العلوم النظرية
الى ما يحصل ذلك الجميع ولم يجوزوا حصول تلك السلسلة
المركبة الحاصلة بعضها من بعض الى غير النهاية بدون
احتياجه الى ما يحصل ذلك الجميع بل حكموا بانه لا بد له
من محصل يفيد له الحصول ولا يكفي في حصول ذلك
حصول بعضها من بعض على الوجه المفروض مع عدم
ظهور الفرق بينا المجموعين ملخصة ان كل واحد من هذين
المجموعين مركب من امور حاصلة غير متناهية فالحكم
بان حصولات الامور الغير المتناهية كافية في حصول
احد المجموعين اعني جميع علوم النظرية الغير المتناهية
وغير كافية في حصول الامر الذي هو جميع الممكنات
المسلسلة الى غير النهاية تحكم بهت وكذا القول بان
جميع الامور المركبة من الممكنات المسلسلة الى غير النهاية
مجمعة في الوجود فيكون ممكنا موجودا بناء على كون
كل واحد منها مؤثرا كافيا فيما بعده سوى المعاول
الاخير فرضا فيطلب موجودا افاد الوجود بخلاف
جميع علوم النظرية المذكورة فانها غير مجمعة في الوجود
فلا يكون ذلك الجميع متصفا بالوجود فلا يطلب
كاسبا مفيدا للوجود وكما ان يقال الا لازم منه امكان
اقامة الدليل على عدم كون جميع العلوم نظرية بحيث
لا يتوقف على ابطال شيء من الدور والسلسلة كاثبات

قال في الحاشية لا يقال بطلان هذا الشق موقوف
على بطلان الدور وقد ذكرت ان هذا الطريق لا يتوقف
عليه لانا نقول يكفي في بطلانه لزوم كونه علة لنفسه
وهو ليس دورا وذكرا لزوم كونه علة لعلة وقع تبرعا
لا يتوقف المطلوب عليه ولما وقع ذلك في كلام المتأخرين
ونحن في هذا الموضع بصدد تقرير كلامهم وتحريره
لم نسقط مما شاة معهم مما ملأ ستم كلامه وان تعلم
ان هذا الاعتذار ليس على ما ينبغي والاولى تركه
ولعله لا ينهيه ما هو مختل بالمقصود فالقول بعدم
استقاطه مما شاة معهم مما لا وجه له كيف وهو بصدد
تقرير الدليل على وجه يدفع عنه عدة ما يورد عليه
ثم اعلم ان كون الجزء علة لنفسه ولعله يتضمن محالا
كثيرة بينة وغير بينة منها تقدم الشيء على نفسه
بمرتبة واحدة وبمرتبتين وبمراتب ومنها كون الشيء
علة قريبة وبعيدة مع نفسه ومنها كونه علة
تامة وباقصة مع نفسه ومنها تواردا والعكس
المستقلتين على معلول واحد شتص فيكون علة
اماموجود الان علة الموجود موجود وقد سمعت ما
يتعلق بذلك فتذكر **قول** والموجود الخارج من جميع الممكنات
واجب لذاته لاحفاء لا في ان سياق كلامه يدل على
ان جميع الممكنات هو جميع الممكنات التي في سلسلة واحدة
يرشدك الى ذلك قوله لا شك في وجود ممكن ما الى غيره
عليه ان الخارج عنها لا يلزم ان يكون واجبا لذاته لحوادث
ان يكون ممكنا ولو نقل الكلام اليه لزم سلسلة اخرى وكلام
في مجموعها ايضا كالقلام في الاول فلهذا افلا يلزم المطلوب

اللهم الا ان ينقل الكلام الى ان مجموع الممكنات اما
سلسلة واحدة او السلسلة متناهية او غير متناهية
فعلته اما نفسه او جزؤه او خارج عنه والاول
باطلان بغير ما ذكره فقير الثالث ولا شك في
ان الموجود الخارج على جميع الممكنات على هذا الوجه
الذي اخذناه واجب لذاته لا انحصار الموجود في
الواجب والممكن فكل ما هو موجود خارج من احدهما
فهو داخل في الآخر ولعل مقصودا تقوم ايضا ما ذكرناه
وان كان عبارة تهمة قاصرة عنه واعلم انه لو قال والموجود
الخارج من جميع الممكنات واجب لذاته او مستلزم له
لكان اولى لينا وللمركب من الواجب والممكن ايضا
وهو داخل في الخارج كما عرفت **قول** وهو المطلوب قد
يقال بثبوت الواجب على تقدير عدم استناد ممكن
ابتداء او بواسطة اليه يكون خلقا لا ضرورة على تقدير
نقض المطلق لا مطلوب كان قبل ان لم يستند اليه
كذلك ممكن يلزم وجود ممكنات تدور وتسلسل وعلى
كلا التقديرين يلزم من عدم الاستناد فيكون محالا
فيبطل نقض المطلوب فظهر حقيقته واجب عنه
بأن الحال كما ذكرتم لكن الخلف اللازم قد يكون عين
المطلوب ولذلك قد يقال هذا خلف ومع ذلك هو
مطلوبنا ثم اعلم ان حاصل هذا الطريق ان وجود
ممكن ما اما صادر من الواجب لذاته ابتداء او
استهاد او صادر عن ممكن اخر ما سبيل الدور او على
سبيل التسري او اما كان المطلوب على التقدير الاول
والثاني فظاهر واما على التقدير الثالث والرابع فلان

المجموع المركب الذي كل جزء منه فرض ممكنا موحدا
ممكنا وكل موجود ممكن لا بد له من علة موجودة وذلك
العلة اما نفس المجموع الخ ويعلم منه ان هذا الاستدلال
ليس خلفا فضافه تقيض المطلوب حتى توجه عليه
السؤال المذكور تدبر **قوله** ان المجموع الخ لو سلم انه
كذلك فلا يناسبه قوله وما لا يتناهي لا مجموع له **قوله**
فان شئت لوجب لا يشعربا تاهي الخ فيه ان الاستدلال
بالتناهي لا يوجب كونا لاثبات المذكور صادرة لاد
الاعتداد بالتناهي لا يدل على الاستلزام اصلا فضلا
عما لا استلزام كونا لاثبات به مصادرة وانما
يكون مصادرة لو كان موقوفا عليه والاستلزام اعظم
منه وانما قلنا ان اثباته لما يتوقف على العلم بالتناهي
يكون كذلك لان العلم بالتناهي ح وهو الامصادرة
والمناقشة فيه ايضا مجال واسع **قوله** اذا ريد بالمجموع
كل واحد لا خفاء في قبح هذا التردد لان المجموع لا يحل
ان يتراد به كل واحد كذا قيل **قوله** بلا ملاحظة الهيئة
الاجتماعية الاولى ان يكون يقال بدو الهيئة الاجتماعية
وكذا الحال في الظاهر **قوله** بوجوب جميع اجزائه وقد
سمعت ما فيه فتذكر **قوله** ولم يخصه او توضحه **قوله**
والاول ان كان هذا ليس بمخصص في هذين التسمين
تأمل **قوله** ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الهيئة لا يفتي
انه لو اعتبر الهيئة على وجه يكون عارضة للسلسلة
التي فيه كلاما في ان عليها اذا حصل ما هو المقصود
ولا حاجة الى اعتبار عدم الهيئة ولو قرر الكلام بان
المادة لا حاجة الى اعتبار الهيئة الاجتماعية على وجه

يكون

يكون جزء من السلسلة ككان شاملا للوجهين ولا ينافيه
قوله فيما سبق كما في الاعداد واعلم ان سيد المحققين
وسند المدققين قال في حاشية شرح المطالع في الرد
على مذهب الامام في التصديق بان التصديق لا يكون
عنده قسما من العلم الواحد اذ من العلوم المعلومة بالضرورة
ان الاشياء المتعددة لا يصير اما واحدا ما لم يعتبر بها
هيئة وحدانية هي جزء صوري المركب انتهى كلامه
ولا خفاء في دلالة على ان الهيئة في كل مركب لا بد
ان يعتبر جزء منه وهذا يخالف لما ذكره في سائر كتبه
في تقرير هذا البرهان وفيه والتحقيق هو ما وقع في هذا
المقام **قوله** ان لو وجب تقدم العلة التامة لزم تقدمها
على نفسه بمرتين الخ هذا يناقض الاعتراف لعلة
العلة التامة بل يوجب ان يكون الامر بالعكس مما هو
مصحح له اطلاق العلة عليها فهو مصحح لتقدمها
على المعلول وهذا وان كان واقعا هنا في مقام استدلال
لكنه كلام مشهور فيما بينهم والمقصود هو التنبه على
ما فيه وقيل ان ايراد هذا السؤال ههنا مبني على ان يكون
المجموع المركب من الممكنات شتملا على المادة والقوة
اذ المانع من تقدم العلة التامة على المعلول انما يتصور
في هذه الصورة على ما هو مقتضى كلامهم ومن البين
ان المجموع المركب المذكور لا يشمل على جزء صوري على
ما حقق في جواب الاعتراض الثالث من ان الهيئة
الاجتماعية لا تعتبر في ذلك المركب وفيه ان ذلك الكلام
جار في كل علة تامة لمطلوب المركب كما لا يخفى وتصور
ذلك في المادة المختصة وهي المركب من المادة والقوة

لا يجدى نفعاً والسرفية المجموع اجزاء الشيء عند ذلك
الشيء فاذا اخذت مع غيرها كان هذا المجموع متاخراً
عن الاول سواء كان تلك الاجزاء بعضها مادة وبعضها
صورة او لا **قوله** اذا لا خارج فيه تأمل بحال ان يكون
امراً اعتباري له مدخل في ذلك المجموع المركب من المجرى
المتكبر والواجب لذاته والاولى ان يقال مجموع الواجب
والممكن الذي كان الواجب علة تامة له كالعقل
الاول مثلاً على رأي الحكماء ممكن لا حاجة الى كل
من اجزائه وعلة التامة نفسه اذ هي ليست جزء
منه ضرورة احتياجه الى الجزء الاخر ولا خارجاً عنه
اذ لا علة للواجب اصلاً وهو علة تامة للجزء الاخر
على ما هو المفروض فليس للخارج فيه مدخل وكذا الحال
في مجموع الامور الثابتة في نفس الامر سواء كانت حادثة
في الخارج او لا كما لا امور العدمية الواقعة في نفس
الامر اذا لا خارج عن هذا المجموع **قوله** العلة التامة
مجموع امور الخ في هذا الحكم بحث مشهور لكنه ههنا
في مقام السند ثم اعلم ان السند علم ما ينبغي اذ عوى
لزوم تقدم الشيء على نفسه ليس مثبتة على ما نفد
حتى يجدى نفعاً بل علم انها علة وكل علة يجب
ان يتقدم على معلولها لان العلية هي المعنى المصحح
لكلمة الغاء التي هي للتعقيب فلا بد من التكلم فيه او
فيها معا ولو كان متشأ وجوب تقدم العلة التامة
على المعلول ما ذكره من كل جزء منها يتقدم عليه لزم
ان يتقدم المعلول المكسب على نفسه لان كل جزء منه
يتقدم عليه كما ذكره وهذا غلط لا ينبغي على من لم يدر

تأمل فضلاً عن الحكم **قوله** انما يلزم لو كان علة تامة لكل
اه هذا وان وقع في مقام السند ليس بجيد اذ العلة
التامة لكل لا يمكن ان يكون علة لجزء منه لان هذا
الجزء داخل في العلة التامة لكل وهذا ليس علة لنفسه
نعم العلة التامة لكل متضمنة لعلل اجزائه باسرها
ولعل مراده هذا وان كانت عبارة قاصرة عنه ضم
لا ينبغي عليك ان المراد بالعلة لا ينحصر في العلة التامة
والفاعل بل هي احتمالات كثيرة لكن اقرب من بينها هذا
ان الاحتمال المذكور ان تأمل **قوله** بمعنى انه لا يستند
المعلول الا اليه او الى ما صدر عنه ان حمل الاد
على اطلاقه كما هو الظاهر يلزم ان يستحيل التحلف
عنه وان حمل على الاستناد اليه بطريق التأثير عنه
فلا يستحيل ذلك لكنه خلاف الظاهر وسيجي لهذا
مواضع نفع فاحفظه واعلم ان الفاعل المستقل بالثبات
بالمعنى المذكور لان سلم انه لازم لكل ممكن وانما يلزم
ذلك لو ثبت الانتهاء الى الواجب لذاته وانه اول
المسئلة فلا يشك ان له علة بالمعنى المذكور وسياتي
تحقيق الكلام في هذا المقام **قوله** لا يقال نحن نمنعه
الحق هذا السؤال انما يظهر وروده لو لم يقيد
المجموع بقول الذي هو جميع اجزائه ممكن وهو
جزؤه الخ يحتمل بهذا اما اشتبه فيما يبينهم من ان
الفاعل قسم من العلة الخارجية عن المعلول فان
الجزء منه ينحصر في الماديات والمصورات وسيجي
ما يجديك نفعاً في هذا المقام **قوله** فان الدليل المذكور
لا يجرى فيه لا يحل عليك ان الدليل المذكور يجرى فيه

المذكور وان الجواب الثاني هو باختار الشق الثاني
 ومنع لزوم تقدم الجزء الاول على وجود علته **قوله** وهذا
 يندفع الاراد الثاني ايضا بان ارجوع العلة الثالثة
 علة مستقلة لجميع المعلول كما ذكرتم ولا يلزم ان يكون
 علة لشي من تلك المعلول لا ليد ان لا يكون فاعل كل
 منها خارجا عن مجموع العلل الثلاثة المذكورة وهو محقق
 فلا يلزم المحذور **قوله** فعلته اولى منه يعني يكون علة
 لها لان تأثيره اكثر الى فيه كلام صحيح تفصيله وكذا لا
 في قوله ويمكن التسليم بهذه الى قال فما نقل عنه في المسألة
 هذا في صورة التسليم وفي صورة الدور يلزم ترجيح السام
 وهو في القصد شريك مع ترجيح المرجوح فبذلك يراه على كماله
 وينبغي ان يعلم ان الاستدلال بلزوم ترجيح المرجح كيف
 فيه التسلسل اللازم او لا ولا حاجة الى ذكر التسلسل
 ثانيا حتى يحتاج في بيان لزومه الى المقدمة القائلة بان
 فاعل الكل بالاستقلال فاعل لكل جزء ثم اعلم ان ما ذكره
 في تعريف الفاعل المستقل ان حمل على ظاهره وهوانه
 لا يستند للمعلول الا الى نفسه او الى ما صدر عنه لا يكون
 شي من لجزء السلسلة فاعلا مستقلا بالتأثير فيها
 وان حمل على معنى انه لا يستند للمعلول الى امر خارج عنه
 اصلا او الى خارج غير صادر منه كان كل ما قبل للمعلول
 الاخير من السلسلة الغير المتناهية فاعلا مستقلا
 بالتأثير لصديق تعريفه عليه ولا يلزم ترجيح المرجح
 بل يلزم توارد القواعد المستقلة الغير المتناهية على
 معلول واحد شخصي تام **قوله** وقد اتر من عليه بانه
 لم لا يجوز ان يكون علة المحقق **قوله** انتهى المذكور اه يعنى

قوله في جميع المذكور ولا يتوهم ذلك في ترجيح
 المسألة لان الرجحان بحقيقة الصافي
 على المبدأ الذي فوض عليه الكلمة
 في مدارج المصنف

اذن منع

منع مدم جواز كون العلة غير المعلول كما نتجته على
 تقدير كون المراد بالعلة العلة التامة كذلك يتجبه
 على تقدير كون المراد بها الفاعل المستقل بالتأثير
 بالمعنى المذكور فلا يجد عا لا يتقال منها اليه نفعا
قوله وتلك العلة لا يمكن ان يكون عينها الى اخفاء
 في ان المنع المذكور انما اورد عليه على تقدير كون المراد
 بها المعنى المذكور في الجواب عن الاراد الثاني على
 الطريق المذكور فلا اخذت تلك العلة الموجودة على
 الوجه المذكور بحاز كونها ايضا عينها وما ذكره في
 بيانه حيث قال لان العلة الموحدة للشي سواء كان
 مم اذ قدرا الكلام على الوجه المذكور سابقا ولا شك
 ان القول بالعلية لو استدعى التقدم والمعايرة
 لكانت العلة التامة ايضا كذلك وبالحيلة لا فرق
 بين العلة التامة وبين الفاعل المستقل بالمعنى المذكور
 في وجوب التقدم على المعلول وعدمه وما ذكره المحقق
 لا يدل عليه **قوله** والاول هو المتنازع فيه الذي نحن
 بصدد ابطاله بدليل لا يخفى عليك ان الكلام ليس يعني
 على ابطال التسليم والكلام في المسألة الاول الذي
 لا يتوقف على ابطال الدور والتسليم قلنا بصدد ابطال
 تعديل كل واحد من السلسلة باخرها لانه هو التسلسل
 من جانب العلة ولعل ذلك وقع من الغلط في النقل وان
 اريدت الاطلاء على حقيقة الحال فارجع الى ما ذكره المحقق
 الشريف في بحث العلة والمعلول من شرح المواقف وغيره ثم
 لانه ذكره في توضيح دليل ان التسلسل وان هناك
 في غاية الحسن بخلاف ما خرفه **قوله** فانه باطل بديهية

قوله وما ذكره في بيان حيث قال لان العلة الموحدة للشي
 اقول قد اشأ الى ان يكون موجودا مفعلا للوجود دون
 المستقل لا ينفك عن الوجود او مفعلا لشي من العلل
 مستقلة ان يكون المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 سواء كان المعلول هو او شي اخر لا يجوز ان يكون موجودا مستقلا
 فالمعنى فيها هو ان يكون المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 منه ليس الا يتوقف عليه المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 مفت ان يكون مجموع ما يتوقف عليه المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 والاصل ان يكون مجموع ما يتوقف عليه المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 على ذلك ان يكون مجموع ما يتوقف عليه المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 وجود شي اخر وهو متنازع في كونها عينها كانه موجودا مع
 نعم معناه شي اخر وهو متنازع في كونها عينها كانه موجودا مع
 فاعل المستقل للمعنى المذكور ان يكون المعنى المذكور
 هذا ان المعلول لا يتوقف عليه المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 غير صادر عنه بل يتوقف عليه المعلول بغيرها جميع ما يتوقف عليه المعلول واللام
 المعلول على امر خارج منه غير متنازع في كونها عينها كانه موجودا مع
 الواجب تعالى ان لا يكون مفعلا للوجود ام لا يتوقف عليه المعلول واللام
 الثاني فظاهر وقد قلنا ان يكون المعنى المذكور
 لانه هو ان يكون المعنى المذكور ان يكون المعنى المذكور
 يتوقف ان المعلول على امر خارج منه غير متنازع في كونها عينها كانه موجودا مع
 اليه بل ما تقدمت عليه ام لا

انه مجموع لا بد له من بيان قد اشأ الى ان يكون
 مراد من قد عرفت بعضها تحت عنوان
 ايضا قد عرفت بعضها تحت عنوان
 فيه انه ما قد دعوا بالبراهن الارشاد
 وبقا المعاني انه باطل بما تقدمت عليه
 في البين

فيه انه متصور لا بد له من بيان **قوله** لا يتصور على الناظر فيها
قد عرفت بعض ما يتجه عليها فلا تغفل **قوله** من الارادة
الاول الاولى ان يقال ان الارادة لا يكون لها **قوله** كونها غير
التقدم كذا في بعض النسخ وفيه ان عدم وجوب التقدم
بل وجوب عدم التقدم لا يدل على جواز كونها غير المعلول
فليس جزمهم بانها يجوز ان يكون غير المعلول بناء على
ما ذكره كما نقله نعم يتم كلامهم في مقام المنع والسند
تدبر **قوله** اذ لو جاز كون العلة التامة نفسا لم يكن كفي
اي الممكن في وجوده هذا يمنع بناء على ان جواز كون العلة
التامة نفسا لم يكن على ما جوزه انما هو فيما اذا كان المعلول
مركبا خاصا لا في مطلق المعلول ولا في مطلق المركب بل
انما هو في بعض المركبات الخاصة ولا شك ان العلة التامة
وان كانت نفسا لكنه لا يكفي في وجوده بل هو محتاج الى غيره
في وجوده بل هو محتاج الى غيره في وجوده كالاجزاء والعتاج
كل ممكن الى مطلق العلة مما لا يخفى فيه ولم ينكره احد
ولا ينافيه كون العلة التامة في بعض الصور المذكورة
غيرا لم يكن ومنه علم منع قوله ولو توجه ذلك الى المنع
المذكور وهو منع عدم كون جواز كون العلة التامة نفسا
المعلول فيمنع افتقار الممكن الى غيره **قوله** وح ينسب
اشياء الصانع الواجب بالامكان هذا ايضا مما بناء
على افتقار كل ممكن موجود الى مطلق العلة سيما
الفاعل ضروري ومتفوق عليه ولا ينافيه كون العلة
التامة عين المعلول في بعض الموارد ولذا انفردوا
كون العلة هي الفاعل المستقل بالتأثير في دفع السؤال
المذكور وقيل عليه ان اسد على المذكور لا يضر المانع

وفيه

قوله هذا يمنع بناء على ان جواز كون العلة التامة
اقول منصوص المصنف اذا قيل لا يجوز كون الشيء علة
تامة لنفسه والجملة فيمنع بناء على اشياء الصانع الواجب
او الخارج من جوارحه كذا في بعض النسخ التامة لنفسه واذ التامة
على ذلك لا بد ان يكون له وجودا في نفسه او لا
والمستبعد ان يكون له وجودا في نفسه او لا
لم يفتح باب الاشياء بل في المنع وهو لا ينافي
اشياءه لا في نفسه بل في المنع وهو لا ينافي
وجوده ان كان له وجودا في نفسه او لا
انه في ذلك لا يمكن ان يكون له وجودا في نفسه
لشئ من جنس في اول مرتبة افتقار الممكن الى غيره
المفروض ان لا لا يستغنى عن وجوده وليس كذلك
على تامة لنفسه فلا ينافي في وجوده الى غيره
حقائق السبل فيمنع افتقار الممكن الى غيره
مفوضه الى كونها العلة التامة لا بد ان يكون
لا ينافي احتساب الاجزاء التامة لا بد ان يكون
الاجزاء لا لا ينافي في وجوده الى غيره
اجزاء لا لا ينافي في وجوده الى غيره
جزء لا لا ينافي في وجوده الى غيره
ما فوق السبل فيمنع افتقار الممكن الى غيره
الاخر فيمنع افتقار الممكن الى غيره
مفوضه الى كونها العلة التامة لا بد ان يكون
مفوضه الى كونها العلة التامة لا بد ان يكون
مفوضه الى كونها العلة التامة لا بد ان يكون
مفوضه الى كونها العلة التامة لا بد ان يكون
مفوضه الى كونها العلة التامة لا بد ان يكون

وفيه بحث لانا الكلام على الذين قرروا ذلك المنع
وعدوا الى دليل اخر فامل **قوله** والا لكان قد بما هذا
هم وما ذكره في بيانه انما يجدى نقعا لكون ذاته في وجوده
وانه ممنوع لما ذكرنا نقضا جوازا انتهاءه الى ممكن لا خفاء
في ان العلة التامة للحادث لا بد ان يكون حادثا كذلك
لان قدم العلة التامة يستلزم قدم المعلول فيلزم
في تحقق كل حادث تحقق امور حادثه مترتبة غير متناهية
سواء كانت موجودة في الخارج او لا لكون الكلام فان
التس في مثال تلك الامور هل هو محال ام لا فتأمل
فلو كان علة تامة لنفسه لكان واجبا يعلم ما فيه
مما ذكرنا انفا فلا تغفل **قوله** لا يقال انما يلزم في هذا
السؤال معارضة او منع لاستلزام الدليل للمدعي
قوله لانا نقول الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجبه
الوجود بالنظر الى ذاته ينبغي ان يكون مرادهم بوجوب
وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغیره مدخل في
وجوب وجوده ولا يقتصر في وجوده الى غيره سواء كان
ذلك الغير داخل في ذاته او خارجا عنه ليتوافق مقتضى
التقسيم الذين اعترفوا بصحتها وح يلزم كون الممكن
المركب الذي عكته التامة نفسا داخل في الواجب
لافتقاره الى اجزائه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون
كل من الواجب والتمتع بسيطا كما ذكرناه **قوله** يكفينا
دخوله في الواجب على بعض التقسيمات الى ان خسر بما فيه
ما ذكرناه انفا اعلم انه قد جمع في بعض النسخ في اثبات
العلة التامة للشي لا محذور ان يكون نفسه او الممكن
هو ما لا يقتضي له الوجود ولا العدم اقتضاء بما

قوله لو كان ذاته في وجوده وان منع القول بعدم كفايته
اما الاحتجاج به الى الخارج غلظة علم يمكن علة تامة
نفسه هذا خلف وانما الاحتجاج بالاحتجاج ذات الجبر
احتجاج الجبر الى الخارج الاحتجاج بالاحتجاج ذات الجبر
كافية في وجوب الاحتجاج بالاحتجاج ذات الجبر
فلزم قدمه لا محالة على انك قد عرفت انه لا فرق
بين المكب والسيطر في ذلك واجاز في البسيط كونه
على علة تامة لنفسه كان قدما لا محالة

قوله تعلم ما فيه بما ذكرنا انفا ايضا تعلم جابه بما ذكره
انفا فليتذكر

قوله لانا نقول الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجبه
الوجود بالنظر الى ذاته ينبغي ان يكون مرادهم بوجوب
وجود الشيء بالنظر الى ذاته ان لا يكون لغیره مدخل في
وجوب وجوده ولا يقتصر في وجوده الى غيره سواء كان
ذلك الغير داخل في ذاته او خارجا عنه ليتوافق مقتضى
التقسيم الذين اعترفوا بصحتها وح يلزم كون الممكن
المركب الذي عكته التامة نفسا داخل في الواجب
لافتقاره الى اجزائه ومنه يعلم ان كل مركب ممكن فيكون
كل من الواجب والتمتع بسيطا كما ذكرناه **قوله** يكفينا
دخوله في الواجب على بعض التقسيمات الى ان خسر بما فيه
ما ذكرناه انفا اعلم انه قد جمع في بعض النسخ في اثبات
العلة التامة للشي لا محذور ان يكون نفسه او الممكن
هو ما لا يقتضي له الوجود ولا العدم اقتضاء بما

فلو كان عللة تامة لنفسه كان ذاته مقتضا لوجوده
 اقتضاء تاما اذا العلة يقتضي وجود المعلول وفيه ان
 هذا تم على تقدير كونها عينه وايضا مقتضا ذات
 وجوده اقتضاء تاما انه لا يفتقر في وجوده الى امر يستند
 الى ذاته ولا شك ان المركب يحتاج الى كل من اجزائه ولا يفتقر
 شي منها اليه بل هو يستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلة
 التامة الممكن عليه ان لا يكونا ممكنين وان يكون ولها لذاته
 ولذا وجب بساطته **قوله** وهو العلة التامة البسيطة
 ان العلة التامة التي هي عين الفاعلية لا يلزم ان تكون
 لجواز كون تلك العلة الفاعلية مركبة نعم العلة التامة
 بسيطة لا بد ان تكون فاعلية كما قالوا **قوله** لا يورد البحث
 لا يتصور مانع عن المعلول ان كان كونه لا ارتفاع
 من جميع العلل التامة محل توهم وتورد بخلاف سائر العلل
 الناقصة مثل المادية والصورية وغير ذلك كما سيظهر
 اشار الى دفعه ولم يتعرض لغيره وفيه بحث لا اذ ارتفاع
 المانع وعدمه مطلقا متحقق في جميع العلل ولو حمل على
 ان بعض الماهيات والاشياء اذا كان مرشاة اذ يمنع
 المعلول وينافيه فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل
 ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان
 تحققه محل تأمل لانه معلوم انتفاءه وبالحيلة ان الكلام
 معلوم الانتفاء على التقدير الاول وشكوك فيه على
 التقدير الثاني ولعل قوله مما قالوا اشارة الى ما ذكرناه
قوله ضرورة بان اعتبار الممكن لما يعطيه الوجود
 ضروري وفيه الا يمكن ان يذكره اهو ما لا يقتضي
 ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما ويجوز ان يقتضي

قوله وفيما ذكرنا من نوع الوجود كونه العلة التامة
 يقتضي وجود المعلول في نفسه على تقدير كون العلة
 لو لم يكن هناك اقتضاء تاما اقتضاء وانما اثر اول
 والكلام على فرض كونه علة لنفسه وانما اثر اول
 وانه لا يفتقر من اجابة علة لنفسه والتحقق ان العلة
 ما يقتضيه ان علة ذاته كما قالوا في تفسير الواجب
 عما لو لم يكن الوجود من غير محتمل يكون الوجود
 المتضمن في ذاته كونه الوجود مقتضا لوجوده
 فافتقر الى ما لا يكونا ممكنين وان يكون ولها لذاته
 بهذا المعنى بل هو يستند الى كل منها فلا يلزم من كون العلة
 وبما وجب بساطته **قوله** وهو العلة التامة البسيطة
 ان العلة التامة التي هي عين الفاعلية لا يلزم ان تكون
 لجواز كون تلك العلة الفاعلية مركبة نعم العلة التامة
 بسيطة لا بد ان تكون فاعلية كما قالوا **قوله** لا يورد البحث
 لا يتصور مانع عن المعلول ان كان كونه لا ارتفاع
 من جميع العلل التامة محل توهم وتورد بخلاف سائر العلل
 الناقصة مثل المادية والصورية وغير ذلك كما سيظهر
 اشار الى دفعه ولم يتعرض لغيره وفيه بحث لا اذ ارتفاع
 المانع وعدمه مطلقا متحقق في جميع العلل ولو حمل على
 ان بعض الماهيات والاشياء اذا كان مرشاة اذ يمنع
 المعلول وينافيه فارتفاعه وعدمه معتبر في العلل
 ولو لم يكن كذلك لم يكن ارتفاعه معتبرا فيها كان
 تحققه محل تأمل لانه معلوم انتفاءه وبالحيلة ان الكلام
 معلوم الانتفاء على التقدير الاول وشكوك فيه على
 التقدير الثاني ولعل قوله مما قالوا اشارة الى ما ذكرناه
قوله ضرورة بان اعتبار الممكن لما يعطيه الوجود
 ضروري وفيه الا يمكن ان يذكره اهو ما لا يقتضي
 ذاته الوجود والعدم اقتضاء تاما ويجوز ان يقتضي

ذاته مع شرط عدم محاد وجوده غير مستند الى ذاته
 الوجود وكذا يجوز ان يقتضي ذاته الوجود اقتضاء غير تام
 ويكون هذا الاقتضاء مع انضمام امر اخر تاما او يكون
 بهذه الاقتضاء لامادته الرجحان كافيا في وجوده وقد
 الاشارة الى ذلك وعلى جميع هذه التقادير الفاعل لوجود
 المعلول فلا بد لتقي هذه الاحتمالات من دليل وجوبي ما
 يبيدك نفعا في هذا المقام ان شاء الله **قوله** لا يورد البحث
 ما سواها من العلل قال في الحاشية لان المعلول لو كان
 بسيطا والفاعل موجبا لا يجب له في العلة التامة
 الفاعلية ولو كان المعلول بسيطا والفاعل مختارا
 لما يجب المادة والصورة ولو كان مركبا والفاعل مختارا
 لا بد من المادة والصورة والفاصلة جميعا انما هي كماله
 اقتصر على العلل الاربع المشهورة ولم يذكر العلة
 والمعين والا لا والشرط وعجزها لانها راجعة الى ذلك
 العلل الاربع كما بين في موضع **قوله** وهو محال لما تقرر
 قدم الكلام عليه فتذكر في **قوله** لو لم يتم ذلك لانهم لم يوافقوا
 عناسه هذا مما لا يتم الا في هذا المقام ومع ذلك
 ليس بتحقيق بل انما يتم الزامنا لم يصدق هذا الدليل
 تاما واما سند من لم يعتقده **قوله** على ان الركن لو ترك
 العناد ولا حظ بصريح العقل وجدا الامر كذلك هذا
 مما لا يتبادر الا وهام الى قبوله في البديهة كونه
 بعد التأمل محال شكال وقد اشرنا اليه وسيجيء تبلي
 الكلام ان شاء الله تعالى **قوله** فقد اجيب عنه بما
 جميع الاجزاء اه هذا جواب بوجهيه مقالطة
 منشأ وهما عند تفرق بين الكل الاقترادى والجموعي

عند قول المصنف ان لا يكون علته خارجا عن علة
 الكل وكذا قيل في قوله فعلته اولي
 بان يكون علة ٢٢٢

كما يعلم من كلامه ومع ذلك كلام على السند لان السؤال
 المذكور مناقضة وما ذكر فيه سند ولو حمل على الال
 فيمكن ان يكون الجواب بوجهيه منع السند فيكون
 قوله وانت خير بما يرد عليه لا كلاما على السند على
 سبيل المنع وانه غير موجه **قوله** لها اعتبار ان متفرق
 فيه ان العلة الصورية لا توجه في الخارج الاعاوضة
 لليلة المادية ومرتبة فكيف يتحقق مجموعها في الخارج
 متقدما على المعلول بمرتبتين وليس يتحققها في الخارج
 الاعلى الخ المعتبر لا ينطبق الذي لها عليه في الخارج ايضا
 ان السؤال المذكور على هذا الطريق اعني منع تقدم العلة
 التامة مناقضة نقضا اجماليا ولا معارضة كما ذكرناه
 وما ذكره كلام على السند ولا يجد منعها الا اذا كان
 مساويا للمنع وكان الكلام عليه باطلا لكونها محال
 بخلافه فليس كلامه في هذا المقام على ما ينبغي **قوله**
 فان قلت لا يخلو اما ان يعتبر بما قد يتوهم انه ايضا كلام على
 السند ويكرر تقريره على وجه يكون اثباتا للتقدمة المنوعة
 بان يقال ان الاحتمال منحصرا في امر واحد باطلا والاخر
 مستلزم للطلب اما باعتبار الشق الاول وهو اعتبارها
 منفردا او لا وانت تعلم ان قوله وعلى الثاني يكون عينه باي
 اعتبار اخذ ممنوع لا بد له من بيان **قوله** لعل الارتباط
 المذكور شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول هذا مع كونه
 في الالات اذ اليه الطبع السليم ينافي ما استشهد به من
 ان مجموع اجزاء الشيء لا ينفك عنه فذاخذت هذه المقدمة
 في تقرير الدليل المذكور نعم **قوله** المناقشة التي ذكرناها سبق
 وقال في الحاشية هذا الشرط من حيث هو ولم الحية شرط

بل عليه قول الحق فما اعتقد واطلبه ونفي تقدم
 العلة التامة اذا لم يقد على التيقن لا يثبت
 ما يستلزم وما قيله لا يثبت على السند المذكور كان
 لم يتوقف منعها على وجهه انما اشار الى هذا وان
 البحث فيه فممنوع منه ان التوقف ليس على وجهه كان
 مرتبطا بالدليل **قوله** ان العلة الصورية لا توجه
 في الخارج فاذ كان من لا ذنبه لا يثبت في الخارج
 انما هو من العلة الصورية لا يثبت في الخارج
 عليه ولا يلزم منه ان لا يثبت في الخارج
 بالذات بل يلزم منه ان لا يثبت في الخارج
 في الخارج بالذات بل يلزم منه ان لا يثبت في الخارج
 باعتبارها من تقدم او لا لا يتحقق في الخارج
 الاعتبار من تقدم الدلائل في الخارج
 ومن المعلوم ان اعتبارها لا يثبت في الخارج
 اعتبارها من تقدم الدلائل في الخارج
 الطبقية لا يثبت في الخارج
 البسيط لا يثبت في الخارج
 في السند لا يثبت في الخارج
 على ما ينبغي **قوله** اما باعتبار الشق الاول وهو اعتبارها
 منفردا او لا وانت تعلم ان قوله وعلى الثاني يكون عينه باي
 اعتبار اخذ ممنوع لا بد له من بيان **قوله** لعل الارتباط
 المذكور شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول هذا مع كونه
 في الالات اذ اليه الطبع السليم ينافي ما استشهد به من
 ان مجموع اجزاء الشيء لا ينفك عنه فذاخذت هذه المقدمة
 في تقرير الدليل المذكور نعم **قوله** المناقشة التي ذكرناها سبق
 وقال في الحاشية هذا الشرط من حيث هو ولم الحية شرط

فيكون
 لا يثبت
 لا يثبت

شي

شي وشرط الاشياء كما يفتح عند ما سبق ان المجموع اعتباري
 اعتبار كذا واعتبار كذا وليس المراد بالشرط ههنا
 المتوقف عليه الخارج حتى يكون كذا شي غير نفسه
 مستندا الى امر خارج فتفطن انه كلامه وفيه بحث
 لانه لا يصلح لتوجيه ما ذكره في الاصل لان الشرط في
 مقابلة الجزاء ليس بهذا المعنى **قوله** ولن قل هذا
 انما يتمشى في المركب اه هذا كلام على السند ولا يجد
 نفعه **قوله** قلنا نعم جميع الاجزاء انما يكون جزء من
 العلة التامة لا فيه ان جميع الاجزاء الذي هو عين
 المركب الذي ليس له جزء صوري هو جزء من العلة
 التامة فيكون متقدما عليها فلو كانت علة التامة
 ايضا متقدمة عليه لزم تقدمه على نفسه بمرتبتين
 لما ذكره ولا يتمشى فيه الجواب الذي علم حقا وقد
 بينه السائل والقول بان جميع الاجزاء في هذا المركب
 الذي ليس له جزء صور متخالف العلة التامة مجرد
 بل لا دليل بل لا وجه له هذا مما يستجبت منه لانه
 لا يخفى ان جميع اجزاء المركب مطلقا جزء من العلة
 التامة لانها مجموع ما يتوقف عليه الشيء فهو عبارة
 عن مجموع اجزاء المركب في الامور الخارجية التي تتوقف
 عليها هذا المركب ولما كان لجميع الاجزاء المادية
 والصورية الاعتبارية المذكورة ان امكن التفصيل
 عنده مما ذكره بالجواب الذي زعمه حقا ولما
 لم يكن هذا الاعتبار في المركب الذي ليس له
 جزء صوري لم يتمشى ذلك فيه وتسلم كون جميع
 الاجزاء في المركب الذي له جزء صوري جزء

فانه انما هو
 كون جميع
 حقيقة
 وليس
 بالعدة
 بين
 الجزء
 والاعتبار
 المتعلق
 تعريفا
 لم يكن
 ذلك
 تفصيل
 من المعلوم
 اعتبارها
 عليها
 الاعتبار
 انه كذا
 اعتبار
 نعم
 قال
 ولا
 تتعلق
 لا يثبت
 لا يثبت

من العلة التامة وتبعه في المركب الذي ليس له جزء
 صور غيها لا وجه له اذ لا فرق بينهما في ذلك
 هذا وقد يقال انهم يقولون اذ الاعداد كلها
 مركبة من الوحدات الصرفة وانما ليس
 بعضها جزء من بعض مثلا الثلاثة ليست مركبة
 من اثنين وواحدة ومن ثلث وحدات وكذا الاربعة
 وما بعدها من المراتب فعلى هذا يمكن ان يقال
 العلة التامة ايضا مركبة من العلة الناقصة وليس
 مجموع الاجزاء التي هي غير المركب من العلة المادية
 والبصرية تعلم ان هذا الجواب ايضا على نقدر
 تمامه انما يجدي نفعا اذ كان ما ذكره استدلالا
 على عدم تقدم العلة التامة لان مجموع السند
 تأمل في هذا المقام يظهر ان المرام **قوله** واما الثالث
 وهو ان جميع الموجودات من الواجب الى وكذا الحال
 في مجموع المركب من الواجب لذاته ومعلومه الاولية فانه
 ايضا يمكن وعلة التامة نفسه وكذا الحال في مجموع
 المركب من امور كل منهما واجب لذاته فانه ممكن كما مر
 وعلة التامة نفسه وكذا الحال في مجموع الامور الوهمية
 في نفس الامر معاني زمان واحد سواء كانت موجودة
 في الخارج او لا واعلم ان هذه الوجود كلها قارحة
 في كونها علة التامة مغايرة للعلول اوليا بالذات
 ولا تقدمها عليه هذا ثانيا وبالعرض ولا وجه لتخصيصها
 بتقدمها عليه هذا ايضا فانه ان العاقل الممكن لا يلزم
 ان يكون خارجا عنه مع انه يردوه من اقسام العلة
 الخارجية عن العلول وانا العاقل ممكن لا يلزم ان يكون

كذلك

ثم المستفاد من هذه العلة التامة مركب من كل واحد
 واحد ما يترقى عليه العلول لا من مجموعاته والمركب
 اخص من هذا القول بانما هو العلة الخاصة بالجزء ان
 هذا الحكم مع القول بانما هو العلة الخاصة بالجزء ان
 فلا لا يصدق فيه وانما هو العلة الخاصة بالجزء ان
 من اجل الوحدات بعضها الوحدات فلا يصح ان يقال
 انما هو العلة الخاصة بالجزء انما هو العلة الخاصة بالجزء
 كلام على ان ليس من هذا الارجح لاننا اوردنا ههنا
 في النسخة المتقدمة عن هذا المقام وهو زيادة
 ميرزبان

قوله لا اوم لتخصيصها وتقدمها عليه وجه
 وقصد انما اتفقنا في هذا المقام الى تقدمها
 وقد فرغ من اجابته عن هذا المقام الى تقدمها
 كونها قارحة جارية وانما هو العلة الاولى الذي
 هو عدم كون علة العلة التامة للعلول
 ميرزبان

كذلك بالنسبة الى جميع اجزائه بل بالنسبة الى شئ
 منها بل نقول ليختل ايضا القول بان الفاعل ضروري
 في كل المعالول وكذا ليختل كل من وجوب مغايرة
 الفاعل للعلول وتقدمه عليه كما في العلة التامة
 وبالحيلة ليختل تلك الوجود المذكورة كسرة من القول
 المشهورة فيما بينهم ولا يخفى على المفسر تفصيلها
 اللهم الا ان يقال ان تلك القواعد مخصوصة
 بالممكنات الصرفة فتدبر **قوله** وجه التخصيص من ان
 يقال لا وفيه بحث ان المجموع بالمعنى المذكور هو الكل
 بالمعنى المتعارف لكل فرد فرد فان حكم الافراد قد
 يخالف حكم الجماعة كما ذكره فكما ان كل واحد واحد
 يستدعي عالم كذلك المجموع الذي هو المركب من تلك
 الاحاد تستدعي غاية ما في الباب ان تكون الاولية
 والثانية متعددة ولا يصح ان يقال علة المجموع
 علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء داخلية في المجموع
 المركب منها وليست خارجة من علة التامة بل داخلية
 فيها وليست كذلك بالنسبة الى عللها والقول بان
 العلول الاخر ليس داخل في العلل التامة المجموع
 كما انه ليس داخل في علل الاحاد سفسطة بل جهالة
 محضه وهذا من قبيل اشباه الكل والمجموع بالكل الافراد
 وقد مر مرارا في كلامه وسيجيء الاشارة الى الفرق بينهما
 مع انه في حد ذاته مما لا يخفى فيه ومما هو انشور
 فيما بينهم وسيجيء موكل به الاعراف بما ذكره
 بعد الليالي التي ليس هذا كلام بظاهره بقاوح فيه
 ذكره من ارجح موجودات من الواجب والممكن

بل نقول ليختل ايضا العلة الخاصة بالجزء
 جعلنا انما على اقسام العلة الخاصة بالجزء
 بالمعنى لا يلزم ان يقال ان العلة الخاصة بالجزء
 هذه المقصود وانما هو العلة الخاصة بالجزء
 التامة من المعالول وتقدمه عليه كما في العلة التامة
 ايضا من انما هو العلة الخاصة بالجزء انما هو العلة الخاصة بالجزء
 واما انما هو العلة الخاصة بالجزء انما هو العلة الخاصة بالجزء
 وانما هو العلة الخاصة بالجزء انما هو العلة الخاصة بالجزء
 مضى الى ان يقال ان تلك القواعد مخصوصة
 بالمكنات الصرفة فتدبر **قوله** وجه التخصيص من ان
 يقال لا وفيه بحث ان المجموع بالمعنى المذكور هو الكل
 بالمعنى المتعارف لكل فرد فرد فان حكم الافراد قد
 يخالف حكم الجماعة كما ذكره فكما ان كل واحد واحد
 يستدعي عالم كذلك المجموع الذي هو المركب من تلك
 الاحاد تستدعي غاية ما في الباب ان تكون الاولية
 والثانية متعددة ولا يصح ان يقال علة المجموع
 علل الاحاد لان الاحاد كلها اجزاء داخلية في المجموع
 المركب منها وليست خارجة من علة التامة بل داخلية
 فيها وليست كذلك بالنسبة الى عللها والقول بان
 العلول الاخر ليس داخل في العلل التامة المجموع
 كما انه ليس داخل في علل الاحاد سفسطة بل جهالة
 محضه وهذا من قبيل اشباه الكل والمجموع بالكل الافراد
 وقد مر مرارا في كلامه وسيجيء الاشارة الى الفرق بينهما
 مع انه في حد ذاته مما لا يخفى فيه ومما هو انشور
 فيما بينهم وسيجيء موكل به الاعراف بما ذكره
 بعد الليالي التي ليس هذا كلام بظاهره بقاوح فيه
 ذكره من ارجح موجودات من الواجب والممكن

قوله وقد مر مرارا وقد مر مرارا وقد مر مرارا
 الا انما هو العلة الخاصة بالجزء انما هو العلة الخاصة بالجزء
 سياق التخصيص مرة واحدة والجراب على الاعراض
 طرقت على الاماكن يكون فاعل الكل بالحق الاول
 ومرة فالاياد على الجواب من الشبهة الاولى
 سيد

نظامه انما قال بظاهره ان لم يذكر في الاكود العلة
 التامة فيه مجموع علل الاحاد وليس في ان هذا
 المجموع ليس من العلول لكنه عند المفسر بطلان ذلك
 لان العلول ليس داخل فيها وداخل في العلول

ممكنا وبالحجة كلام من مقابلة العلة التامة للعلول
 وتقدمها عليه في جميع المواد في غاية الخفاء والاشكال
 ومع ذلك نقول بعينية العلة التامة محل بحث اذ
 لا وجه لعلية الشيء لنفسه ولما كان متقدما عليه
 ببحث والا يجب عليه الشيء لنفسه ولما كان متقدما
 عليه كما اشرنا اليه فتذكر قائل يظهر لك الحال في
 تحقيق هذا المقال وما ذكره المقصود في هذا المقام
 مما لا يرفع تحقيق المرام فانه مشحونة بالتناقض
 والاخلال ومملوءة بالتردد والاشكال وقال في حاشيته
 هذا المقام استخبر بانه لو تم ذلك لم يتم اصل البرهان
 اذ يحكون العلول الاخر خارجا عن مجموع العلل
 ويكون كل فرد من السجلات معلول فردا سابقا عليه
 وجميع العلل الاحاد وهو ما فوق العلول الاخر
 الى غير النهاية علة الجميع كما ستذكره ونشر الى ان
 النظر المذكور هنا لا يتأتى اذا كان التردد في الفاعل
 المستندة انه كلامه قائل **قوله** وهم الفرق انما
 نشأ من لفظ الجميع ايهامه المركب الذي يدخل فيها
 الصورة وقد تحقق الفرق كما ذكرناه وليس المنشأ
 وما ذكره ولا مدخل للمركب الذي يدخل فيه الصورة
 بل مطلق المركب يجب ان يكون مغايرا للواحد واحد
 وقلة تفصيل الكلام **قوله** وفيه نظر هذا النظر يتدبر
 في ذكرناه فلا وجه لاسراده امثال ذلك الكلام وردنا
قوله وقد اختلفت الشبهة في استبعادها فبما فيه كما سبق
 قال في الحاشية اراد انه المحل الشبهة في مادة الممكن
 الصفة وبذلك تم الغرض ولا يلزم بقا الشبهة في مجموع

قد روي انت غير عاينه فاسبق بقوله بعد قوله
 الى قوله ليس هذا الكلام بظاهره بقا في مادة
 اخلالها وجميع المواد كما هو الظاهر في الشبهة
 وان كان الحاشية بخلافه
 عبد الرحمن
 وتلخيصه انه لا وجه لتخصيص
 من قوله بعد التثنية والتثنية اشارة
 الى قوله وفي بحث الجاهل هذا القول
 السابح المتفق ان خبر الجاهل ليس متفق
 وانه لا يريد في المصنف بعد تحقيق
 الشبهة بالمتفق

الواجب

الواجب والمسكات كما ان تقدمها عليه كذلك والقول
 بان الشبهة في مادة المسكات الصفة محل تأمل
 ولم يظهر مما سبق ويحيدك نفعها ههنا ما ذكرناه
 انفا فلا تقفل ويظهر منه حال قوله كما انه في صورة
 العدول الى العلة المستقلة هذا والفصل بين
 الفاء وتشديد المهمل مبالغة الفاصل **قوله** فقير
 متوجه الاعلى من استدلال بتقدم اجزائها على تقدمها
 لو تم هذا الاستدلال لزم تقدم كل مركب على نفسه
 فانه بين البطلان وقد ذكرناه فيما سبق **قوله** على ما
 الساق اليه اخر الكلام هو ما لا يستدل المعلول
 اليه او الى اجزائه اعلم انه مقالوا في الجواب عن الايراد
 الثاني ان المراد الفاعل المستقل بالتأثير بمعنى انه لا يستدل
 المعلول الا اليه او الى ما يهدر عنه وقالوا في الجواب
 عن النقض على ان الفاعل المستقل المجموع فاعل الاجزاء
 على ان المراد يكون فاعل الاجزاء فاعل الكل بالاستقلال
 كذلك ان لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكل لانه
 بعينه يكون فاعلا لكل جزء ولعل المصراستنبط منها
 ما ذكره وهو ما لا يكون المعلول مستندا الى اليه او
 الى جزءه قائل **قوله** فيكون الاحاد المستندة الى نفسه
 اي نفس العلة اكثر سواء كان الاستناد الى نفسه
 بواسطة او لا هذا ظاهر للنزوم لقول وان كان اكثر
 تأثيرا لكنه اي العلة المذكورة اقل اشتمالا الى
 علل الاجزاء فيكون الاستدلال المستند الى اجزائه
 اي اجزاء العلة اقل من التقسيم محل بحث لانه لا يلزم
 ما سبق ان يكون في بعضها اقل لانه الاحاد المستندة

الواجب

الى اجزائها اقل بل نقول كل مكان مستند الى نفسها
بواسطة اولاهو مستند الى اجزائها والتفاوت بين
كل جزء وعقله انما هو لقلة الاجزاء وكثرتها لان
عقله اقل جزء منه وكذلك الحال في قوله لكن المستند
الى اجزائه اكثر لان ذلك الجزء اكثر من عقله لان العقل
المستند الى اجزائه اكثر فلا يتم ما ذكره من التفاوت
بين علة الجزء وعقله هذا ما ينبغي التدبر فيه ولا يخفى
عليك ان الغرض مما ذكرناه وهو التبيين على ما ذكره في
تلخيص مستند المنع في حذراته لا دفع المنع فلا يرد الكلام
على مستند المنع حقيقة فلا يجدى نقضا ما لم يعلم ان العقل
المستقل بالمعنى الذي فكره وهو ما لا يكون احاد مستند
الا اليه او الى اجزائه صادق على كل من المجموع الذي
ما هو فرق المعلول الاخير الى غير النهاية ومن المجموع الذي
قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية وهكذا الان احاد المجموع
الذي يدخل فيه المعلول الاخير ايضا مستند الى كل
من تلك السلاسل الغير المنتهية او الى ما يستند اليه
او الى اجزائه والقول بان كل جزء يفرض فعله او انما
يجدك نقضا اذا قيل ان الجزء علة للمجموع الى عقله واما
واما اذا قيل بعلة كل من تلك الامور قلا ولا حاجة
الى ترجيح كل من الجزء وعقله على الاخر من وجه والكلام في
انه يلزم تواردها العقل المستقلة على معلول واحد مخفي
سبحي تفصيله انشاء الله تعالى **قوله** اقوى في العلية والقياس
يستند الى اجزائه بل نقول ان ما يستند للمعلول الى
اجزائه ليس بعلة من تلك السلسلة وان كانت اجزائه
كذلك **قوله** قلنا مفهوم العلة الاستقلالية مجمعة فيما

الحالات تعبير الكلام المذكور وترك له والا فلا
خفاء في انه يلغوا ما ذكره من ان لكل منها حاشية
دون الاخر بل يكفي اختيار التسلسل بان يكون ما فوق
المعلول الاخير الى غير النهاية علة للمجموع وهو معلول
لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا قوله فكل جزء
اه قلنا لا يقدح هذا اذا قيل بعلة كل من تلك
الاجزاء على الاستقلال وذلك لان مفهوم العلة
الاستقلالية محققة بينها سواء كان تحققها فيها
على السوية الى اخر ما ذكره وقد اشارنا اليه فيما مر اننا
قوله فان قلت فيلزم تواردها العقل المستقلة على معلول
واحد شخصي بهذا التفرع على ما ذكره من ان مفهوم
العلة الاستقلالية محققة فيهما **قوله** قلت تواردها
العقل التامة مح مطلقا ليس ذلك على الاطلاق كما
بينه سيد المحقق قدس سره في بعض تصانيفه فان
اردت ان تعرف حقيقة الحال فارجع اليه الان
يقال هذا على ما رأى المصنف **قوله** اسئل نقول هو واقع فان
العقل العاشر مثلا اه انت تعلم ان العقل العاشر
له عشر علل فاعلية بالاستقلال بالمعنى المذكور تنبع
منها مركبة وهما السلاسل التي تتركب من العقول البتة
والمبدء الاول كالسلسلة المبتدأة من التاسع الى
المبدء والمبتدأ من الثامن اليه والسابع اليه هكذا
الى ان ينتهي صور التركيب فان العقل العاشر مستند
الى السلسلة الاولى واجزائها الاخرى الى السلاسل البتة
واجزائها وما يستند اليها واحدة منها بسيطة وهو
المبدء الاول فان العقل العاشر لا يستند الا اليه

او الى ما يستند اليه فانه لاجزاء له ثم علم ان العقل
 التاسع له تسع علل فاعلية بالاستقلال والعقل الثامن
 له ثمانية علل كذلك وكذا لكل من العقول الباقية سوى
 العقل الاول له ثلث متعددة فاعلية بالاستقلال
 وكل ذلك ظاهر من قوله ادنى مسكة هذا بيان حال كل من
 العقول العشرة بالنسبة الى العلل الفاعلية المستقلة
 بالتأثير ومنه يعلم حال السلاسل التي تتركب من العقول
 العشرة بالنسبة الى تلك العلل الفاعلية واليه اشار الحق
 بقوله بل سلسلة العقول العشرة ولعل وجه الترتيب زيادة
 مناسبة في هذا البحث تدبر قال في الحاشية السلسلة
 المبتدأة من التاسع مبتدأ خبره قوله علة مستقلة
 والمجموع خبر لقوله بل سلسلة العقول العشرة انتهى
 كلامه **قوله** لا يذم من علة تكون اولي منها بل لا يذم من علة
 هي اولي مما عداها وما ذكرناه معنى عرفي لما ذكره في
 شيت المدعى وهو جود الواجب لذاته **قوله** اول المسئلة
 وعين التناع الاولى ان يقال هذا ممنوع لا يذم من
 دليل **قوله** فان قلت المراد بالعلة المستقلة ما لا يكون
 له شريك في التأثير هذا جواب غواصل السؤال بوجه
 اخر لا يتجده عليه الابحاث المذكورة السابقة **قوله**
 وان ارد ان لا يكون تأثيرا ههنا الا يرجع اليه الخ وجه
 ادابة بقوله ما لا يكون له شريك في التأثير ان الشريك
 شئ ما هو المقابل المقاوم له لانه من مميزات دون
 الامور المندرجة فيه هي انها هي المتبادر من الشريك
 فان قيل المراد من المؤثر المستقل اه هذا جواب بمنع خط
 المراد فيما ذكره المحيبي من السلسلة اشار الى اندفاع

الذي

الذي اورد على الشق الاول حيث قال وهو ضروري الى
 ولم يتعرض لاندفاع ما اوردته على الشق الثاني فظهر
 وهذا كاف فيما قصده ولا حاجة الى باقي كلامه في تقرير
 هذا السؤال حيث قال فاذا اخذ فهو المؤثر في تلك
 المرتبة الى اخر ما ذكره بل يقول لا يظهر له محصل فضلا
 عن ان يكون له نفع **قوله** فنقول العلة القريبة المستقلة
 بهذا المعنى ما فوق المعلول الاخير الى تحريمه ان العلة
 القريبة المستقلة بالمعنى المذكور سلسلة مجموع الممكنات
 الصفة مجموع ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية كما ذكره
 لانه تمام المتصف بالتأثير فيها **قوله** فان قيل المراد به
 اي بالمؤثر المستقل **قوله** تمام المؤثر في المجموع عقيبها او بعيدا
 هذا راجع الى المعنى المذكور انفا هو العلة التامة اي
 تمام التأثير اعني جميع ما يؤثر في السلسلة قريبا او بعيدا
 كما سيذكره والاولى ان لا يذكر العلة التامة وكذا الحال
 في قوله والعلة التامة اعني جميع ما هو ولا يخفى عليك
 ان التفصيل الذي اوردته ههنا لا يجدي كثير نفع فتدبر
قوله فاما ان يكون المؤثر القريب التام ما فوق المعلول
 على انه سلسلة واحدة هكذا نقل عنه والاولى ان يقال
 يدل قوله على تمام اي حال كونه سلسلة واحدة او يكون
 جميع السلاسل باسرها محتملا ان يراد به ان يكون المؤثر
 التام فيها جميع تلك السلاسل باسرها من حيث المجموع
 يرجع الى ما ذكره اول ان يكون المؤثر التام ما فوق المعلول
 الاخير بمرتبة سلسلة واحدة لان جميع السلاسل من حيث
 هو جميع يؤول الى سلسلة فوق المعلول الاخير بمرتبة
 واحدة لا تفاوت بينهما الا في ملاحظة العقل ونظيره

ويحتمل ان يراد به ان يكون المؤثر التام فيها كل واحد واحد
 من تلك السلاسل ولا يتم هذا اذا اريد بالمؤثر التام تمام
 المؤثر في الجميع قريبا وبعيدا وكذا اذا اريد بالاشريك له
 في تلك المرتبة قريبا كانا وبعيدا بل نقول لا يتم الا اذا اريد
 به ما ذكره اولان لا يكون احاده مستندة الا اليه او
 اجزائه هذا ثم ان قوله وانت مما فصلنا لك خيرا لان
 الحق هو الثاني ليس على ما ينبغي تأمل يظهر للحقيقة
 للحال في تحقيق هذا المقال وهو بحق الحق ويهدي السبل
قوله واعلم ان الشريف العلامة قدس سره اه الاولي ان
 يجعل طريقا على حدة لا يغيرا للطريق السابق لان التقاد
 بينهما اكثر مما كان بينه وبين ماعده طريقا على حدة
قوله لاشك في وجود الممكنات المتعددة هذا المنع بناء
 على ما قيل من ان الممكن لا وجود له بل ليس الوجود الا
 للواجب وان الممكنات اوهاام وخيالات كسائر بقبعة
 يحسب الظمان ماء لكن هذا طور وراء طور العقل
 فتأمل **قوله** كل واحد منهما يحتاج الى علة موجودة هذا
 مبني على ان كل ممكن موجود لا بد له من علة فاعلية وان
 العلة الفاعلية للوجود لا بد ان تكون موجودة وكل
 من هاتين المقدمتين قد تقدم الكلام عليها فهو العلة
 التامة فيه ان العلة التامة للشيء هي جميع ما يتوقف عليه
 ذلك الشيء فيدخل فيها كل واحد من العلل الناقصة كاهو
 المشهور فيها بينهم والفاعل مع جميع ما يتوقف عليه
 سواء كان شرطا للتأثير او لا يجب ان يكون مجامعا
 مقادرا لتلك الامور التي يتوقف عليها المعلوم سواء
 كان شرطا للتأثير او لا وتلك الامور خارجة عنه

لكنها مقاديرة له فكيف يكون العلة التامة وهذا
 مقتضى ظاهر العبارة ولا شك ان الفاعل المؤثر في
 شيء واحد وان قيد بالف قيود على الوجه المذكور
 لا يكون فيها شيء وذلك بين فانهدم بناء كلامه بالمره
 تأمل وايضا العلة الفاعلية المستجبة بجميع ما
 يتوقف عليه المعلوم مما يحتاج اليه المعلوم كما ذكره
 قدس سره او لا ولا شك ان كون الشيء علة لنفسه بهذا
 المعنى بئس البطلان والعلة التامة لو كانت علة بذلك
 المعنى لكانت مقدمة البتة والقول بانها علة اما على
 سبيل المجاز او بمعنى اخر والا فلا يتصور كون شيء محتاجا
 الى شيء اخر بدون ان يكون الشيء الثاني متقدما على الشيء
 الاول وان قدس سره كما منع تقدم العلة التامة على
 المعلوم يمنع كونها علة له بالمعنى المتعارف ولو وجد
 التصريح بعليتها بهذا المعنى لاشكل الامر عليه ولا بد
 من بيان النقل منه وقد يجديك نفعنا هنا ما ذكرناه فيما
 سبق ثم ان اطلاق العلة التامة عليها في كلامه رحمه الله
 على سبيل المسامحة كاطلاقها على العلة القريبة فيجرب
 عليه ان العلة الفاعلية المستجبة بجميع ما يتوقف عليه
 المعلوم على الوجه المذكور ان لم يكن علة تامة حقيقة
 فلم لا يجوز ان يتوقف المعلوم على ما هو خارج عنها
 ولا يتم ما ذكره من ان العلة التامة لا يتوقف على ما هو
 خارج عنها لان العلة التامة لو اخذت حقيقة يتجه
 عليه ان العلة الفاعلية المذكورة فلا تسمى ان المعلوم
 لا يتوقف على ما هو خارج عنها ويمكن رفعه ان المراد انا
 اذا نسبت الجملة الثانية الى الجملة الاولى فلا يتخلو اما

ولا شك

ان يكون في الجملة الاولى امر خارج من الجملة الثانية
 سواء كان ذلك الامر خارج من الجملة الثانية مقبلا
 في العلة الفاعلية او في الامور المعبرة معها او لا
 على الثاني وهو ان لا يكون في الجملة الاولى لا في العلة
 الفاعلية ولا في الامور المعبرة معها امر خارج عن
 الجملة الثانية فاما ان يكون الجملة الاولى اي العلة
 الفاعلية والامور المعبرة معها تمام الجملة الثانية
 فيلزم كون الشيء علة لنفسه فهو قطع الاستحالة
 او بعضها فيكون بعض من الجملة الثانية وهو العلة
 الفاعلية والامور المعبرة معها علة لجميعها وهو
 مح لا نال العلة الفاعلية على الوجه الذي مر ذكرها
 مرارا لا يتوقف المعلول على ما هو خارج عنها اي عن
 العلة الفاعلية وعن الامور المعبرة معها والجملة
 الثانية موقوفة على الامر الخارج من ذلك البعض
 وهو البعض الاخر وعلى هذا يدفع المنع الذي ذكرناه
 وذلك لان العلة الفاعلية لما كانت مأخوذة مع
 ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطاً للتأثير او لا
 امتنع امتنع ان يتوقف المعلول على ما هو خارج عن العلة
 الفاعلية وعن جميع ما يتوقف عليه المعلول كما لا يخفى
 وبذلك اندفع ايضا ما اورده المصنف لكن بقي ههنا امر
 لاخر وهو ان المانع يمنع احتياج ممكن موجود الى علة
 موجودة مستحقة لجميع ما يتوقف عليه المعلول سواء
 كان شرطاً للتأثير او لا ان المعلول لا يمكن ان يعلم بالمادة
 والصورته ما يتوقف عليه العلة المادية والصورته محو
 عنها المعلول وح اذا اخذ مع البركة الفاعلية لاحتياج

المعلول اليها والاي يلزم احتياج الممكن للمعلول الى
 نفسه وهذا بعينه هو ما قيل في علية العلة التامة وفي
 تقدمها على المعلول فلا تنفع في العدول منها اليها تأمل
 ففيه ما فيه **قوله** فلما العلة التامة لا تقدم لها على المعلول
 قد سمعت ما يتعلق به وايضا ما قرره قدس سره في هذا
 الكتاب ليس في العلة التامة بالاعتناء بما هو كائن منه
 يعلم حال قوله والعجب انما ورد هذا المنع **قوله** اقول
 الكلام الخ قد عرفت ما فيه قد ذكر **قوله** فان كثرة التأثير
 لا يقتضي هذا الايدل على ما ارتعاه ان من هذا العجب مما مر
 كما لا يخفى على الفطن **قوله** واما فرقه الى الواجب هذا الترتيب
 فيجب لانه لا شك في ان سلسلة المعلول الاخير الى الترتيب
 يحتاج الى المعلول الاخير ايضا فكيف يكون ما فرقه علة
 تامة لها **قوله** اقول هذا اهم فيه ايضا مثل ما مر **قوله** ولا يلزم
 عدم دخولها في العلة التامة اه قبل ان يقال ان كان نفس
 الاجزاء داخل في العلة التامة للجملة الثانية هو نفس تلك
 الاجزاء مع امر خارج عنها وهذا كالشقا الاول الذي ذكر
 فيه ان هذا الفحش للزوم تقدم الشيء على نفسه بمرتين
 وان لم يلزم ذلك بناء على ان منع تقدم العلة التامة للزوم
 التقدم بمرتين واحدة مما لا يقبل المنع كما لا يخفى **قوله** ضرورة
 ان العلة الموقوفة في الوجود واجزائه يكون موجودا قد سمعت
 ما فيه قد ذكر **قوله** وذلك الامر الزائد الموجود الثاني
 من جميع الممكنات لا يكون ممكنا قد ذكرنا فاسبق مما يجدي
 نفعا فلا تغفل **قوله** ويمكن ان ينسب الجملة الثانية وهي جملة
 الممكنات الى العلة الفاعلية يعني نفسها بدون اعتبار
 الشرائط كما سيذكر من هذا اشارة منه قدس سره

الى تقرير البرهان بوجه آخر وهو ان يقال اذا اعتبارنا
 العلل الفاعلية نفسها بلا اخذ اعتبار الشرائط جلة
 واحدة واخذنا المحركات جميعا جلة اخرى ونسبنا الجملة
 الثانية الى الاولى فلا يخاف ان يكون في الجملة الاولى
 امر خارج عن الجملة الثانية او لاه والاختفاء في الشق
 الاول ينحصر فيما يكون الامر الزائد فيه مقبلا في الامور
 المقبلة معها في الشق الثاني وهذا غير التقرير الاول ولا
 بهما في اكثر الامور من الابحاث وغيرها يظهر بالتأمل
 الصاد **قوله** اقول لا يقال لا بطلان الجزئية ههنا
 يترأى منه التفاوت بينا بطلان الجزئية ههنا بالوجهين
 وبين ابطالها بانها هناك بانها مردودان ههنا بانها
 شئ عليه ههنا لا هناك وما ذكره الوجه الاول يغير
 ذلك لا ما ذكره في الوجه الثاني فانه بعينه كما سبق تأمل
قوله ان الفاعل المجتمعة هذا استدراكه كون علة
 الجزئية الاولى باذ تكون علة ولا يظهر وجه ذكره ههنا
 ولا هناك مع ان نسبة اليهما على السوية **قوله** ويمكن
 ان يوجه كلامه الى هذا الكلام لم يوجد في بعض النسخ المتكررة
 من خط المصنف ولا يفتقانه وان كان غير ظاهر في العبارة لكنه
 بلايم من قبه المعنى فيجب ان يفرحون **قوله** فذلكه ان
 هو صل ما سبق وخلاصته **قوله** فكونها غير المعلول باطل بل لا
 في العلة التامة محل بحث قد تقدم تفصيله قال في الخلية
 كما اذح لو كانت العلة انزلية غير المعلول لكان الفاعل المتقل
 جزءه والكلام على تقدير تنوعه ذلك وقد علمت ان تنوع
 كون العلة التامة غير المعلول انما هو في المحركات الصرفة

انتهى كلامه في بحث يعلم مما ذكرناه فيما سبق ولما لم يكن
 المعلول الاخر علة بشئ من الاحاد فلا يدخل في عدة
 مجموع عللها لا خفا في ان انكار احتياج المجموع الى المعلول
 الاخر هو انكار احتياج الكل الى جزءه وانه مكابرة
 وعدم علية المعلول الاخر بشئ من الاحاد لا يستلزم
 عدم دخوله في عدة المجموع كيف ولو تم لدله على العلة
 الصورية ليست بدخلة في العلة التامة الكافية للمعلول
 وقوله وفيه النظر السابق اشار اليه في الحاشية بقوله
 وان المجموع بهذا المعنى موجود لان انتفاء انما يكون
 بانتفاء بعض اجزائها وهي باسرها موجودة وهو نفاه
 لكل واحد وكل واحد داخل فيه فيكون جزء من طلبة
 التامة فلا يكون المعلول الاخر خارجا عن علة التامة
 وهذا النظر مخصوص بشق العلة التامة كما سبق قوام
 وقرره بعضهم الى هذا الوجه للمحقق الطوسي
 كما سيذكره المص رحمه الله والاولى ان يجعله ايضا طريقا
 على حدة لا يتفرع عن الطريق السابق وهو ان المؤثر التام
 القريب في كل مجموع هو جميع اجزائه وفيه ان هذا ما ش
 من عدم الفرق بين الكل والافرادى والكل المجموع
 على ان الجميع ههنا اما ان توقف بمعنى الكل الافراد
 فيدرم ان يكون كل واحد واحد من الاجزاء مؤثر
 تاما قريبا في المجموع واما ان يؤخذ بمعنى الكل المجري
 فيدرم ان يكون الشئ علة لنفسه وايضا المؤثر ههنا
 الفاعل والموجد وليس جزء في اكثر المركبات فاعلم
 ولا موجد ولا علة والعلة الفاعلية من العلل
 الخارجية عن المعلول في علمه ان قوله ان المؤثر

التام هو ما يتقدم على المعلول بالذات ويمنع انفكاكه
 عنه وجودا وادما ليس على ما ينبغي لانه لا يمكن
 في المؤثر التام ما ذكره بل لا بد له معه من التأثير
 والايحاء وايضا لاحقا فان بعض المركبات يحتاج
 الى امر خارج مجموع العقول العشرة مثلا فالقول بان
 مجموع اجزائه علة تامة ليس بجيد وكذا الحكم الكلي بان
 المؤثر التام القريب في كل مجموع اجزائه علة تامة له
 محل بحث ولو حمل العلة التامة على العلة التامة
 في التأثير مع لا بد له من سياق كلامه لا يدفع عنه بعض
 ما ذكره كاللافتي على المتأمل ومع ذلك هذا الكلام
 من الامور الغريبة الواقعة من المحقق الطوسي وكيف
 خفي عليه حقيقة الحال في تحقق هذا المقال ولا وجه
 لجعل هذه المطالب العالية مبنية على امثال هذه
 المقدمات الواهية **قوله** اذا تقررت لك فتقول السلسلة
 الموجودة الغير المتناهية الى اعلم انه قد ورد في
 صلة علة السلسلة الموجودة الغير المتناهية وهي اجزاؤها
 باسرها بانها اما بنفسها او بعض اجزائها او خارج عنها
 ولم يرد في علة السلسلة المذكورة بانها اما بنفسها او
 بعض اجزائها او خارج عنها ولعل ذلك بناء على ان علة
 السلسلة المذكورة هي اجزائها باسرها كما ذكره ونتيجة
 عليه ان اجزائها باسرها ايضا لا يخلو عن احد الامور
 المذكورة ايضا الى اجزائها باسرها ايضا مجموع فعلتها
 فهو جميع اجزائها لما ذكره من العلة التامة القريبة
 لكل مجموع هو جميع اجزائها فالاولى ان يرد في علة
 السلسلة المذكورة ثم ان رآه وعلتها اي علة علة

السلسلة

السلسلة التامة القريبة كذلك اي ممكنة مفتقرة
 الى علة تامة من حيث المجموع كما ان العلة التامة القريبة
 للسلسلة المذكورة مفتقرة اليها مستدرك في تقرير
 الدليل المذكور مع كون التريد المذكور في علة علة
 السلسلة المذكورة تأمل وينبغي ان يعلم ان هذا الدليل
 منقوض بمجموع العقول العشرة مثلا لان هذه السلسلة
 مفتقرة الى علة تامة لكونها ممكنة من حيث المجموع
 ومن اجزائها جميعا وعلتها القامة القريبة هي اجزائها
 باسرها كما تقدم عن معنى المؤثر التام القريب وهي ايضا
 ممكنة مفتقرة الى علة تامة قريبة من حيث المجموع ومن
 حيث الاجزاء جميعا وعلتها اما ان يكون نفسها او
 بعض اجزائها خارج عنها والاول محال لمتلزامه
 تقدم الشيء على نفسه وكذا الثاني والثالث مما تعذر
 من ان العلة التامة القريبة لكل مجموع هو جميع اجزائه
 ومنه علم ان ما ذكره في ابطال الشيء الثاني يدل على
 بطلان الشيء الثالث ايضا فيلزم من قسار الآسام
 كلها امتناع وجود السلسلة المذكورة لاستلزامها
 الخلف وهو وجوب استنادها الى علة مع امتناع
 الاستناد اليها وايضا انه منقوض بمجموع الامور
 الموجودة في نفس الامر سواء كانت واجبة او ممكنة
 يعلم تقرير ما ذكرناه آنفا ومنه يعلم ان اثبات كون
 السلسلة الموجودة المتناهية مفتقرة الى علة تامة
 لا يحتاج الى كونها ممكنة من حيث الاجزاء بل يكفي في
 كونها ممكنة من حيث المجموع **قوله** والجزء الاخير لا يتبع
 الخلف عنه بالنظر الى ذاته اه قد يقال ان الاجزاء

بالاسرار ايضا لا يتبع التخلت عنها بالنظر الى ذاتها
بل الاشتغال بها على كل واحد واحد منها واستلزامها
له بل نقول الاستلزامها العلل الخارجية عن العلول
ايضا تدبره ومن الثاني بان كل جزء من الاجزاء تقدم
بالذات الى مبني هذه الوجوه الثلاثة كلها على عدم
بين الكل المجموع والافرادى وانه بين وايضا ان
من الواجبات الصفة ممكن وعلمته على مقتضى ما ذكره
هو جميع اجزائه وهو ما عينه او داخل فيه او خارج
عنه والكل باطل لما مر من الدليل فهذا الدليل يقتض
به ايضا **قوله** وهي المظاهرة للجمع فيه ان كل ما هو مغاير
الشيء فهو ما داخل فيه او خارج عنه فيلزم ان
يكون الاحاد بالاسر داخله في السلسلة المذكورة
او خارجة عنها وكلاهما باطل لما مر لان الخارج
لن كان علة الاحاد بالاسم لم يكن شيئا من الاحاد معلولا
لغيره فيه تأمل ومع ذلك ليس هو الدليل المذكور
فيما سبق حتى يكون ملخصه وعلمه ما له يؤل اليه
تدبر وهذا الوجه المحقق الطوى اه كان الاولى
ان يورد هذا الكلام واضرار الكا تبى عليه بعد
ذلك الوجه بالافضل ولا يظه وجه التكرار الذي
ارتكبه فاجاب المحقق بالدليلين بل بالدلائل
الثلاثة كما ذكره لكن الدليل الثاني لا يجدى نفعا
لونه تمثيلا وفيه ما فيه ثم اعلم ان الكاتب لما كان
منفعا مع السند كان جواب المحقق الطوى بطلا
للسند وانما يجدى نفعا اذا كان مساويا له
وذلك ليس كذلك **قوله** ولا جمل في هذا الوجه لا

في هذه

في هذه المقدمة هذا المحرر متين وما ذكره في بيانه لا يدل
عليه **قوله** الى موجد مستقل في اليجاد بان لا يستند
وجوده الى غيره انه لو تم هذه المقدمة للمجتمع المقدم
الباقية لان الموجد المستقل في اليجاد بالمعنى المذكور
لا يكون الا واجبا بالذات وهو المطلوب كما لا يخفى
وهذا اولى كما سيذكره المقدم رحمه الله وايضا لو ثبت
هذه المقدمة لاحاجة الى نقل الكلام الى مجموع المتكلم
الموجودة بل يحصل المطلوب في كل واحد منها وايضا
يتجه عليه بعضا القرض المذكورة فيما سلف **قوله**
اذا العلة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجد من
اليجاد او من الوجود تدبر **قوله** وهذه المقدمة
نظرية شبيهة في موضعها وفيه كلام طويل الريل
فضل في ذلك الموضع وسيذكره المصنف في الطريق
الثالث ما سيأتي الى ذلك وان كان الاولى ان يذكر
هنا **قوله** ويلزم منه امتناع عدمه الى الاحاجة الى
اخذ امتناع عدمه من اجل العلة اللازم من وجوب
الوجود عنها بل يكفي وجوب الوجود فيما هو المقصود
في هذا المقام لان عدم شيء منهما اى المجموع وكل ما
دخل فيه ليس متعيا بالنظر الى ذاته اذ هو وكل جزء
ممكن بالذات فلا يكون نفسه ولا جزء من هذا
قريب في الطريق الاول الى ولا شك انه اقرب اليه مما
نقله من العلامة الشريف قدس سره والمحقق **قوله**
فلا وجه لجعله طريقا على حدة دون شيء منهما كما
اشارة اليه ولو تم ذلك اى احتياج الجمع الى موجد
مستقل بالمعنى المذكور لكفى في اثبات المطلوب وهو

وجود الواجب فكانه فيقال لا بد علة بها يجب
 وجود المعلول أي من علة لا يحتاج المعلول إلا إلى
 انفسها أو إلى ما يصدر عنها فيكون وجوب وجود
 المعلول بها وبما يصدر عنها وهو المعنى من الموجد
 المستقل بالمعنى المذكور وهذا لا يكون إلا واجب
 الوجود وممتنع لعدم لكن هنا أي وجوده كذا
 في الفرض المذكور وهو فرض انحصار الوجود في المحل
 في أن لا شيء يجب وجوده أو ممتنع عدمه على الفرض
 المذكور ولا شك في أن وجوب الوجود واستناع عدمه
 متلازمان لما قرر من أنهما إذا تقابلا في المضاف إليه
 كانا متلازمين وإذا اتحداه في كانا متقابلين وإنما
 أخذت المصنف تقدير سادة الحانة يمكن تقريرها
 بكل منهما ولا تفاوت بينهما بكثير فتأمل ثم العجب من
 يأخذ إلى معنى أنا لا صراف بالمقدمة القائلة
 بأن ما يمنع عدمه بالنظر إلى ذاته واجب الوجود لذاته
 ضرورة أو الحكم بأنها ضرورية على ما في النسختين
 يجوز كون العلة التامة في المحركات سواء كانت
 صفة أو لا نفس المعلول لا يمنع عدمه بالنظر إلى
 علة التامة فإذا كانت العلة التامة غير المعلول
 كان المعلول ممتنع لعدم بالنظر إلى ذاته فيكون
 واجب الوجود بناء على المقدمة المذكورة تأمل
 وعرفت ما يجديك نفعا في هذا المقام فتذكر
قوله والمختصر أن علة أه ليس ذلك إلا المختصر
 الأول لا الثاني والثالث طالع في كونه مختصا
 له أيضا تأمل ولا تفعل **قوله** لا شك أن ارتفاعها إلى

لا حاجة لهذه المقدمة بل تركه أو **قوله** فقد حال
 في إبطال شق الوجوب أه الأول تركه كلمة في بان
 يقال فقد حال إبطال شق الوجوب إلى بل الأول أن
 يقال فقد حال إبطال شق الامتناع بالغير **قوله** فإنها
 متقاربان بأن لو سلم التقارب فهو لا يدل على الإحالة
 ولم يرد هناك إلى هذا نقل مما سبق من حيث المعنى ولا
 فليس فيه هذا الكلام بعينه كما لا يخفى على المتأمل
 وأيضا المراد أنه لم يرد هناك على القول المذكور
 امر معتدا والافتقار فيه امر مثلي كونه عينا
 أيضا فافهم **قوله** إنما يلزم لو ثبت أن ما يجب إلى
 هذه المقدمة ليست مدان للكلام المذكور تأمل
تدبر قوله فالحوالة في صحة لا يترافى من هذه الكلام
 أنه امتداد من عليه لوجهين أحدهما أن الحوالة في
 صحة بأن يكون التفاوت بينا للزمين والثاني
 أن الكلام في الموضوعين ليس تمام إلا أن يقال أن قواعد
 الكلام في الموضوعين أه عطف تفسير لقوله فالحوالة
 غير صحيحة وفيه بعد **تدبر قوله** ولعلته وقد فرضت
 معدومة فديقال فيه أن فرضها معدومة لا يجدي
 نفعا وقوله ولو لم يلزم منه حال لا انتفاء كل معلول
 فرض مع انتفاء علة مدفع بأن كليهما موجودان
 وفرض انتفاءهما لا يقدح وبالحيلة وكل معلول
 واجب الوجود بالغير وهو علة وهما معا موجودان
 وكذا حال العلة بالنسبة إلى علة لها ومنه يستفاد
 في قوله لانا العرض عدم العلة والمعلول معا ويمكن
 أن يقال أن الشيء إذا كان واجبا كان عدمه محال بالذات

او بالغير فعدم المعلول اذا كان وجوده مستندا
 الى الواجب لذاته لا يلزم مع عدم الواجب لذاته واذا
 كان وجوده مستندا الى ممكن اخر ولم يستند الى الواجب
 لذاته اصلا بالذات لا بواسطة فعدمه مع بقاء علته
 يكون محالا لانه لا يلزم تخلف المعلول عن علته الموجبة
 واما عدمه مع عدم علته فليس محال فلو كان مجموع المتكاثرات
 الصفة الغير المستند الى الواجب لذاته معدومة لا يلزم
 مع فلا يكون وجودها واجبا فثبت ان ما يجب به وجود
 الغير اما واجب بالذات او مستند اليه هذا التحقير
 ما ذكره المصنف في هذا المقام تأمل حتى يظهر لك حقيقة
المقام **فرد** ووجوب ذلك الغير بميزة وضع المتقدم فيه تأمل
 اذ الظاهر ان وجود ذلك الغير بميزة وضع المتقدم لانه
 مؤدى للمقدم فلا حاجة الى وجوبه وفي كونه ما ذكره سزا
 في الوجه الذي ذكره في بيان المقدمة المذكورة او في حقيقة
 بحيث يظهر بالتأمل الصادق **تدبر فرد** بميزة
 شريطيات غير متناهية غير متناهية الى وضع مقدم لا يلد
 عدم الانتهاء الى وضع مقدم على عدم وضع مقدم
 كيف وهناك وضع مقدما غير متناهية وهو وجوب
 بالغير بناء على فرض المذكور وايضا لا يخاف في ان
 الكلام في بيان المقدمة الاولى القائمة بانه اذا لم يوجد
 واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره ولا وجه في بيانها
 اخذ قوله فلا يلزم وجود الشيء منها لانه مبني على المقدمة
 الثانية القائمة بانه لا لم يوجد واجبا لغيره لم يوجد
 موجد اصلا **تدبر فرد** وتقرير البرهان مع التفتا
 بين هذا التقرير السابق فاحترج حيث ينبغي ان يعد كل

اذ الواجب ما يلزم من عدمه محال اما في
 نفسه وهذا ليس كذلك او بالقياس الى
 غير انما العلة وقد فرض عدمها ايضا فثبت
 استغناء وجوبها بالغير واعلم ان محصل هذا
 الكلام مأخوذ مما ذكره المصنف قوله وتقرر
 البرهان اه والعرف بينه وبيننا حقيقة
 المضمون وجه البيان وهو ان فرض عدم
 2 كلام المصنف قد قلنا على كماله ومعلوم
 وجهها قد قلنا على كماله ومعلوم
 في تقرير البرهان كما لا يخفى على ارباب العرفان
 محي الدين

منها دليلا على حدة وانتخير بان ابتداء هذا التقرير
 على المقدمة القائمة بان ما يجب بالغير يجب ان يكون
 واجبا محلا تأمل ان يكون فيه المقدمة القائمة بان ما
 لم يجب وجوده او لا يمنع عدمه لا يكون موجودا تأمل
 تدبر ثم اعلم ان هذا الدليل لو تم لزم ان لا يوجد شيء
 من الحوادث لان علته الموجبة للحدث لا بد ان يكون
 حادثا لا قديمة والا لزم قدمه وهذا خلف وعلتها
 ايضا كذلك وهكذا فنقول عدم كل من تلك الحوادث
 مع بقاء ما فوقه تمتع اذ يلزم تخلف المعلول من العلة
 الموجبة لكن عدم تلك الحوادث المتحققة بالاسر لا يكون
 متممنا والشيء ما لم تمتع عدمه لم يجب فلا يكون تلك
 الحوادث متحققة في نفس الامر فلا يكون حادثا موجودا
 وهن ومنه علم ان هذا الطريق ليس قويا فضلا عن ان
 يكون اقوى واوهم **فرد** او اذا حققت ذلك علمت انه اقوى
 الطريق اذ فيه بحث لانه لو يعلم ليجرد تحقيق ما سبق
 انه اقوى الطرق واوثقها لان المقدمة القائمة بان
 الشيء ما لم يجب لم يوجد في غاية الحق واستغناء
 التي تحتاج الى انتباه دقيقة ثم انه بالنسبة الى الطريق
 الرابع حكم على ما لم يعلم بعد قوله ولا يخاف في انه لا يخاف
 بينه الى هذا المحرر تأمل كما لا يخفى ولو كان الوجه
 الثاني انه لو لم يوجد واجب لذاته لم تمتع عدم شيء من
 الاشياء فلا يوجد وجود اصلا الى اخر الدليل
 الامر كما ذكره وايضا هنا الحكم منه ينافي ما ذكره من
 هذا الطريق اقوى الطرق في هذا المسلك وهو ظاهر
 فاما الاقوى لفظا ههنا من ملاحظة مفهوم الممكن

وهو لا يقتضي ذاته من حيث هي ولا عدمه
 اقتضاء تاما ضروريا فان اقتضى ذاته من حيث هي
 وجوده اقتضاء غير تام ضروري بان يكون وجوده
 راجعا بالنظر الى ذاته مرجحا فاضرا واصل الى حد
 الوجوب فان كان هذا الرجحان كافيا في وجوده
 لم يحتج بالممكن في وجوده الى غيره بل كان مستقلا فيه
 ولا يلزم منه ترجيح احد المساوي ولا ترجحه على الآخر
 وكذا لا يلزم ترجيح المرجوح ولا ترجحه بل ترجيح الرجح
 فساد غيرتين وحقيقة الحال في هذا المقال لا تكفي
 الا بتحقيق الاولوية الذاتية لاحد طرفي الممكن
 لا يتصور تحقيق الاولوية الذاتية لا يكفي في الترتيب
 وتبين كل منها في مباحث الامور العامة وسيجيء في
 الخاتمة ما يجديك نفعا في هذا المرام واستبان منه ان
 الاول ليس بظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن بل لا بد
 هناك من انظاره دقيقة ثم اعلم انه لو اقتضى ذاته بشرط
 امر عدني وجوده مثلا اقتضاء تاما ضروريا كان
 او موجودا بلا احتياج الى امر موجود ولا بد من تنقي
 هذا الاحتمال ايضا حتى يتم ما ذكره وقد سبق منا
 في ضد الكتاب جميع ذلك فلا تغفل وحيي كلام يتعلق
 بذلك ايضا **انفلاذ** فرع الوجود ضرورة ان الشيء
 ما لم يوجد لم يوجد هذا م وان ادعوا البدهة فيه
 كما وان يقتضي الذات من حيث هي الوجود كما تقول
 المتكلمون ان ذات الواجب من حيث هي يقتضي وجودها
 اقتضاء تاما ضروريا وان وجودها زاد عليها والفرق
 بين اقتضاء الذات وجودها وبين اقتضاءها وجودها

بان

بان الاول ليس فرع الوجود والثاني فرع تحكم
 بحث لا بد له من دليل وهذه المقدمة مما يدور
 عليها جميع براهين اثبات الواجب لذاته سواء كانت
 موقوفة على ابطال الدور والتسلل او لا فالامر
 في اثباته بالدليل متكلو لداق لبعض العارفين
 قد ساء الله اسرارهم يا اي استدل لا لئلا يكون بؤد
 يا اي جو بين سمحت في تمكين بؤد الله ثبتنا على الصراط
 المستقيم والدين القويم والنجح القديم قوله لم يبعد
 فيه بعد تدبر قوله والمتبسط بالسلسلة اذا لم يكن في
 وسطها يكون طرفا لها بالضرورة هذا م لان الاراد
 اذا كان مجموعها من حيث هي المجموع لا بواحد من احاد
 تلك السلسلة فظاهرها ليس في وسطها ولا في طرفها
 وان كان بواحد منها او بكل واحد منها فان كان الواجب
 علة كافية له فهو في طرفها والا فلا كما سيظهر
 واعلم ان على تقدير صحة انما يدل على انقطاع السلسلة
 المذكورة لا على بطلان التسلسل مطلقا وكذا لا يدل
 على ابطال الدور كذلك فتأمل قوله قد بين ان كل واحد
 من احاد السلسلة اه قد عرفت ما فيه فتذكر قوله فلا
 من ان يكون موجبا الواجب منها ابتداء ولا يلزم هذا
 مما فرقه عليه اذا امتاع الحصول بدون شيء لا يتلزم
 ان يكون هذا الشيء موجدا مطلقا فضلا عن ان يكون
 واقعا في نظام السلسلة هذا ايضا م سنده يعلم
 ذكرناه آنفا ولا يخفى علينا ان قوله فتأمل فيه وفي
 لم لا يجوز اشارة الى بعض ما مر من المنوع المذكور
 قوله فيحصل الجميع بدونه استخير مما فيه تمام مر

هذا اعني ما ذكره المتكلم بقوله وفانه لم
 لا يجوز ان يكون علة فلذا قال
 لا يتصور ان يكون علة فلذا قال
 من قول المتكلم فانما فيه وفيه
 لم لا يجوز ان يكون علة فلذا قال

هذا اعني ما ذكره المتكلم بقوله وفانه لم
 لا يجوز ان يكون علة فلذا قال
 لا يتصور ان يكون علة فلذا قال
 من قول المتكلم فانما فيه وفيه
 لم لا يجوز ان يكون علة فلذا قال

قوله لو لم توارد ملتين مستقلتين على معلول واحد
 هذا م وقوله لان ذلك البعض له علة موحدة
 في السلسلة فرضا مدقوع بان العلة الموحدة لا يلزم
 ان يكون مستقلا ولو سلم فلا يلزم ان يكون الخارج
 كذلك تامل ففيه ما فيه **قوله** وفيه النظر السابق
 يعني انه لم لا يجوز ان لا يكون علة كل واحد مما من
 الاحاد هو الواجب مع فقه فلا يلزم الانقطاع
 فقوله يجب كون ذلك الخارج علة لبعض الاحاد
 قلنا ان اراد العلية الاستقلالية ممنوع فقوله
 والا لتحقق كل من الاحاد بموجد الواقع في السلسلة
 فيحصل المحرر بدونه قلنا م وانما يلزم ذلك ان لم
 للخارج مدخل في وجود بعض الاحاد وهو م وانما
 يلزم من نفي العلة الاستقلالية نفي العلية بالمعنى
 الاعم بعلية جميع الاحاد ملة لكن لا يلزم من استثناء
 السلسلة كامة الاشارة اليه وايضا على هذا الشق
 قوله وانما كانت علة لبعض الاحاد يلزم توارد ملتين
 مستقلتين على معلول واحد م والسند ظاهر كامة
 وقد اشرنا اليه **قوله** فيستغنى عنه هدام بناء على
 ما مر مرارا من الفرق بين الكل والافراد والمحرم
 ولا بد ان يكون معينا تامل ففيه ما فيه **قوله** فغده
 تنقطع السلسلة هذا ايضا م لانه انما يتم اذا كانت
 الواجب علة تامة وما يحدو حدوها والمنع الذي
 رده المص يرجع اليه والله اعلم قد يقال فيه انه
 يجوز ان يكون المقوم هذا المقام هو ابطال التسلسل
 والعلة المستقلة واما ابطال التسلسل في العلة الغير

اي في اول الاشارة حيث
 قال انه لم لا يجوز
 بقوله لا محذور
 والمنع في نفي قوله

اقول ليس فيه شيء لان الموجد
 في الخارج لا بد ان يكون
 معينا كما تقدم
 مظهر

المستقلة

المستقلة فغير مقصود فيه بل استحالة بوجه اخر
 ويحتمل ان يكون قوله فتفكر اشارة الى هذا تامل ففيه
 ما فيه **قوله** لا شك في وجوده موجودا الى استخبرنا
 في هذه المقدمة وفي سائر المقدمات التي ذكرها
 في بيان لزوم الدور والتسلسل مما سبق متا في الطريق
 الاول من المقصد الاول **قوله** فلا يستلزم تقدم
 الشيء على نفسه وتأخره على نفسه ولا خفاء فان
 كلا من الامور في صورة الدور علة ومعلول فلكونه
 علة متقدم ولكونه معلول متأخر فكل من العندين
 باعتبار دور الاخر وهذا يستلزم على ان العلة مطلقا
 متقدمة على المعلول وقد تقدم الكلام عليه مفصلا
 واعلم ان امتناع الدور اما بالضرورة كما ذهب
 اليه الامام الرازي فيما ذكره في بيانه تنبيه واما
 بالاستدلال فالامر ظاهر **قوله** الاول البرهات
 التطبيق قال في شرح المواقف هو العدة في ابطال
 التسلسل لجرمانه في الامور المتعاقبة في الوجود كالمركب
 الفلكية وفي الامور المجتمعة سواء كان بينها ترتيب
 طبيعي كالعمل والمعلول او وضعي كالابعاد او
 لا يكون هناك ترتيب اصلا كالنفوس والناطقة المفارقة
 وليس ايضا متوقفا على بيان كون العلة مع المعلول
 فيستدل به على تاهي هذه الامور كلها استحق كالم
 وهذه على رأي المتكلمين لا الحكماء كما سيظهر
 واعلم ان الدليل السابق انما يجري في سلسلة المتكلمين
 متصاعدة في العمل لا متنازلة في المعلول كما لا
 على ذي مسكة **قوله** فيعتدرون عنه بانه موهوم محض

باراه والله اعلم ان الموجود الذي لا شك
 في وجوده لا يتكلم كونه متنازلا على احد
 النصفين بل على ما هو الطائفة عند غيرهم
 كونه من ذلك ان الموجود الذي لا شك
 قلزم من ذلك وجوده غير متعاقبة في هذا المعنى
 الترتيب في وجوده غير متعاقبة في هذا المعنى
 في بدلية ما سبقته في الاستفادة مع
 وهذا القدر كاف في الاستفادة مع
 ان التعليل في التركيب باب واسع
 مظهر

اي على الاحتجاج كما كان الدليل السابق
 اعني الترتيب المذكور كذلك ولا يخفى ان
 قوله وليس ايضا مستغنى عنه لقوله
 جريانه في الصورة المتعاقبة
 اشارة الى فرق بين
 الدليل السابق المتصور بالتدليل
 وبينها ان التطبيق في كونها
 متكلمين للتسلسل محالين

الخ لا شك ان مراتب الاعداد ليست بتفاصيلها حجية
 في العقول الناقصة لعدم اقتدارها باحاطتها
 تفصيلا واما في الملاء الا على فلا بد ان تكون حجة
 تفصيلا والا يلزم عدم علم بها كذلك وانما يلزم
 النقص في الواجب والحالة المنتظرة في غير من القول
 المجردة وانه محقق عندهم وايضا ان كلام مراتب
 متصفة بصفة ثبوتية في نفس الامر مثل انها فوق
 ما بعد وما بعد ما فوق فلا بد ان يكون موجودة
 ثابتة في نفس الامر لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت
 المثبت له كما هو المشهور بينهم وانكار انصافها
 بصفة ثبوتية في نفس الامر قريب من الكابرة ولا يخفى
 فان جريان برهانها في التطبيق لا يستدعي الوجود في
 الخارج بل يكفي فيه الوجود في الذهن وفي نفس الامر
 فلا شك ان باق لا يندفع بما ذكره الله تعالى ان اكثر
 المشككين لا يقولون بالوجود الذهني ولا يلزم عندهم
 من كون الشيء معلوما كونه موجودا ولا يرد عليهم
 الا ما ورد عليهم لاجل انكارهم الوجود الذهني
 من كون المعدوم المطلق معاوما متصفا بصفة
 ثبوتية وكون جميع المعلومات موجودات خارجية ولو
 جميع الامور المتصفة بالصفات الثبوتية موجودة
 خارجية تأمل في هذا المقام يظهر الحقيقة
 اسرار وينبغي ان يعلم ان كل حادث لا بد ان يتحقق
 في نفس الامر وقت وجوده امور مرتبة غير متناهية
 معا لان العلة الموجبة سواء كانت تامة او لا
 لا بد ان يتحقق في زمان وجوده لا قبله ولا بعده

والا

والا يلزم تخلف المعلوم عن ملة المستلزمة له او تحققه
 قبل تحققه وهذا ينا في الصلية والاستلزام والكلام
 في علمته كالكلام فيه وهكذا فيما لم يتحقق امور غير
 متناهية مرتبة معا في نفس الامر بدون اعتبار معتبر
 وفرض قارض ولا شك ان برهان التطبيق هو تقدير
 تمامه جاريها ولا فرق في جريانه بين وجودها
 في الخارج وبين وجودها في نفس الامر واعلم انه قد
 اعترض عليه بوجه اخر وهو ان المحال اما يلزم من
 المجموع اى من لانتهاها لعل والمعلومات ومن فصل
 عدد متناه منها حتى يحصل جملة اخرى ومن توهم انطباق
 احدهما على الاخرى على الوجه المخصوص فيكون المجموع
 محال فلا يلزم من ذلك استحالة شيء من اجزائه فان مجموع
 قيام زيد وعدمه محقق وكل واحد من اجزائه ممكن في نفسه
 واجيب عنه بانه اذا كان المجموع محالا لا بد ان يكون جزء
 من اجزائه واجتماعها محالا وتعلم بالضرورة ان ما
 سوى عدم التماهي ليس محالا فتأمل فيه **العل**
 وجه التأمل فيه ما يجي من اذ الامور المتعاقبة
 في الوجود لسلسلة الغير المتناهية منها اصلا ولا
 في الخارج ولا في الذهن مفصلا وقيل لا نسلم ان سلسلة
 الغير المتناهية منها غير موجودة غاية الامرانها غير
 موجودة في زمان واحد لكنها موجودة في جميع الازمنة
 المتعاقبة التي هي اذمنة وجود جزء جزء ويمكن ان يكون
 اشادة الى ان الوجود الخارجي تفاصيلها في الازمنة المتعاقبة
 الغير المتناهية وهل يكفي هذا الضبط في التطبيق في
 الامور الغير المتناهية ام لا وقل الامام الرازي في

لقد وجهه ان قول الامام لا يكون راجحا
لكن كونه من المشككين الذي توجهه
الاسياد المشار اليه بالتأمل اليهم
فاستدل بقوله في قوة ادل الدعوى
رسول الله

اي فيما ذكرته من وجه النقص مما
ذكرته من وجه النقص كونه راجحا
يوجد لا يرد عليه ذلك المنع على ما يشير
اليه بقوله وما ذكره من ان الخ
م

فانطالبا العالية استقراني بعد الافكار مدة
اربعين سنة متواليه على انكاف فيه تدبر **فقر** والى
ان يوجد فيه الامور الغير المتناهية مفصلا هذا
لا يتم في المبادئ العالية كما سمعته وكذا الحال في
قوله ولا في الذهن مفصلا ويعلم منه ايضا ضعف
قوله لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لانهاية له
مفصلا **فقر** لان الزيادة ربما تكون في الاوساط الخ فيه
انه لا يخلو ان يكون كل واحد في الجملة الناقصة بازاء
كل واحد واحد من احاد الجملة الزائدة بمعنى ان لا يوجد
في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابلة واحد في
الجملة الناقصة في يلزم التساوي بينا الجملتين واما ان
يوجد في الجملة الزائدة واحد لا يكون في مقابلة واحد
في الجملة الناقصة فيلزم ان تقطاعها لانا التفاوت
بينهما ليسا الا بواحد وما ذكره من ان الزيادة ربما
تكون في الاوساط ليس بقادح في شيء في المقدما
المذكورة ويقرب منه ما قيل وتوقع كل واحد من احاد
الجملة الناقصة بازاء واحد من احاد الجملة التامة
اذا كانت الجملتان موجودتين من الامور المحركة وان
لم يكن من احادها ترتيب والعقل يفرض ذلك الممكن اتفاقا
حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة
احادها مفصلا بل يكفي في فرض وقوع هذا الممكن ملاحظتها
لما لا يفرها من التطبيق بل على ان الغير المتناهية
لما الموجودة معا محال سواء كان بينها ترتيب اولاد قال
المصنف في حاشية الشرح التحديد فيه نظر لان الخصم
ان يمنع امكان وقوع كل واحد من احاد الناقصة بازاء

واحد

الاحاد على وجهي شرح الغير خائري

واحد من احاد التامة واسنده بان ذلك الوقوع
ان كان في الذهن فيتوقف على وجودها فيه مفصلا
وان كان في الخارج فيتوقف على الترتيب ولا يجدي
القدح في السند بل لا بد من اثبات المقدمه المنسوخة
وما ذكره المصنف من جواز ان يقع احاد كثيرة من احادها
بازاء واحد من الاخرى لا يستلزم اعترافه بامكان وقوع
كل واحد منها بازاء واحد من الاخرى لان مراده
الجواز العقلي الذي هو الاحتمال فان عرضه رفعه
جربان الدليل في هذه الصورة يمنع بعض مقدمات
فهو ما يمنع كفيه احتمال اللا وقوع ولا يكتفي احتمال
الوقوع في اجزاء الدليل بل انما يتم بان ثبت الامكان
الذاتي فيقال لو كان الامور الغير المتناهية ممكنة
لا يمكن وقوع كل واحد من احاد السلسلة بازاء
واحد من الاخرى لكن ذلك محال الى اخره الدليل
والخصم مع يمنع الملازمة ثم لو سلم الملازمة
فلا يتم الدليل لما سلفنا من انه مع يكون زيادة الكل
على الجزء في الاوساط فلا يظهر الخلف انتهى
كلامه وفيه ان المنع الامكان الذاتي بعد كون
الجملتين موجودتين معا قرب من المكابرة وايضا
ان الامكان الذاتي كما في المطالب فبعد فسياسم لا يتج
شيء وانت تعلم انه لا يتم على التقدير الذي ذكرناه
تدبر وقوله لان الزيادة ربما يكون في الاوساط
فيه بحث يعلم مما ذكرناه قوله ولا في الاوساط
لا تساق الاحاد ولا يخفى عليك ان الاتساق ههنا
هو عبارة عن التقدم والتأخر الدائرين الواقعين

بين تلك الاحاد فلو جاز ان يكون الزيادة في الاوساط كما
 ذكرناه في الجملة الغير المترتبة لم يكن الاتساق المذكور
 عنه تأمل فففيه ما فيه **قوله** ولما لم يكن لغير المترتبة اتساق
 الى قد سمعت ما فيه فلا تغفل **قوله** ثم اقول الامور الغير
 المتناهية مطلقا اه هذا الكلام مذكور في حاشية
 شرح التجريد للمحقق الشريف قدس سره مع زيادة فارجع
 اليها ومنع وجود هذه الجملة مستدابة لوجود الاحاد
 الغير المترتبة ناش من عدم التعمق والتدبر في الكلام
 وقد سمعت ان مراتب الاعداد كلها ليست مركبة من
 المراتب الاخر منها بل تركيبها من الاحاد فقط فممكن
 ان يمنع توقف بعضها على بعضها اخر منها فتأمل
 غير موجود اصلا لعدم اجتماع اجزائها في الوجود فيه
 انهم يقولون بوجود الحركة بمعنى القطع ووجود الزمان
 المنطبق عليه مع اجزائها ليست بجمعة ووجود
 فينتقصون ليلهم هذا بكل واحد منها بل بالاعراض
 الغير القارة اي غير جمعة الاجزاء في الوجود مطلقا
قوله وقد قيل انها قد طبتها وجودا في هذا ما نقله ولا
 عن المتكلمين قوله فعليك بالتأمل الصادق لعل هذا
 اشارة الى التردد في ان الوجود هل يكفي في تطبيقه او لا
 وقد سبق ما يجديك نفعا **قوله** وايضا نفس الان
 متوقف على نفس الارب هذا انما يريد على بعض الحكماء
 ان يتأملين بحدوث الناطقة بحدوث الايدان واما
 من قال بتقديمها فلا يلزم هذا ولم يتعرض المص
 بالجواب عن هذا الاعتراض **قوله** ولا يضرب مقارنة
 جملا اخرى لاحاد تلك السلسلة ان يكفي وجود امور غير

متناهية في ازمدة غير متناهية سواء كانت تلك الا
 المتحققة في الازمنة الغير المتناهية متساوية او لا
 كما يظهر لمن كان له ادنى تأمل **قوله** ولها ترتب اما فيه
 ان الترتب والاجتماع متنافيان في هذه المادة لان تلك
 الامور من حيث انها مترتبة ليست بجمعة والترتب
 والاجتماع ان كانا متنافيين كاستحالة الامور كالآثار
 المترتبة الغير الجمعة كحركات الافلاك تأمل ما فيه
قوله الوجه الثاني من الاعتراض اي من وجهي الاعتراض
 حيث قال واعرض عليه بوجهين الاول ان البرهان
قوله انا الانسلم ان الثانية ان لم ينطبق على تمام الاولى
 اه العبادة السابقة تقرير البرهان ليست مانعها
 بل هي ان لم يكن بازاء كل واحد من الاولى واحد من
 الثانية فقد وجد في الاولى جزء لا يوجد بارائه
 من الثانية فالاولى ان يقول لانكم ذلك مستندا
 بان عدم الكون المذكور يجوز ان يكون لا لوجود جزء
 في الاولى لا يوجد بارائه جزء من الثانية بل بغيرنا
 من قوهم مقابلة اجزائها باجزائها **قوله** او الى تلك
 العبارات وهما الثانية اه لافرق معتداه بين
 هذه العبادة وبين ما ذكره او لا فلا وجه لتغيره
 الم تلك العبادة بل نقول الحاليين ما ذكره الاولى
 وبين العبادة الاولى من هاتين العبارتين ايضا كذلك
 لا يفتي على المتأمل المتصف فعلى هذا الاتفاوت
 بينها في النوعا ومردها في هذا المقام تأمل تدبر
 ولا يلزم من عدم قبولها التطبيق اه هذا المنع بالمال
 هو المنع الذي ورد او لا فلا يجدي تغير العبادة

نقعا وهذا محل تعجب **قوله** وانت خير بان شيان
هذه النوعي الاربعة وهو ما ورد على اصل الدليل
المذكور او لا وما اورد على العيارين اللتين غيروا
الاصل اليهما النوع الثلاثة يعني انه لا يرد عليه شيء
منها فلا وجب للعدول عنه وتغييره واعلم ان ما
ذكره في بيان لا يرد عليه كيفية ولودل عليه على ان شيئا
من هذه النوع يتوجه على شيء مما تقريرات الثلث لان
التطبيق المذكور في كل منها ولو كان بيان الماد نافعا كما
كذلك فكل منها **قوله** فقدم من الكلام عليه وقد عرفت
ما فيه على انه لا باعث لاراده في هذا المقام **قوله** وما
لذلك المنفوع اي النقوض والمنقصات المذكورة في وجه
الاصحاح ويمكن ان يخص بما ذكره في الوجه الثاني من النوع
الاربعة المذكورة وقد نقل عنه في الحاشية انه قال
انحر هو العلامة الطوسي **قوله** وفسر عليه المعلول
الغیر المتناهية اعلم ان ترتيب الامور الغير المتناهية
اذا كان بطريق التصاعد كانا تسلسل من جانب العلة
واذا كان بطريق التنازل كان من جانب المعلول فعلى
هذا ان كان المعلول مأخوذا او لا وطلب علة وهكذا
قال تسلسل من جانب العلة واذا كانت العلة مأخوذة
او لا وطلبها معلول وهكذا فهو من جانب المعلول
ومنهم من يوجب عكس ذلك وان ليس بشيء كما لا يخفى
من قوله تعالى في كلامهم اذا تقررت نقول برهان التطبيق
لجميع وجوه تقريره مما في العلل التسلسل الى غير
النهاية وكذا في المعلولات التسلسل الى غير النهاية
او قد سبق انه جار في الامور الموجودة الغير المتناهية

المرتبة

المرتبة وضعا ايضا وهو ان تسلسل الكواخين وانما
في كل ما يدعى متناهية بترتيب وفيه نظر لان الاربع
على تقدير عدم التناهي في انك تعلم ان العقل اذا
توجه الى واحد من الافعال الغير المتناهية على سبيل
التفصيل يجوز ما ذكرته من ان يكون لكل حالة متناهية
منها علة خارجية عن تلك الحالة في سلسلة
الغير المتناهية ولا يلزم ان يكون مبداء سلسلة الغير
المتناهية علة وانما اذا توجه الى مجموع الامور الغير
المتناهية لم يمتد الى مبداء تلك الامور لانه لا يمتد
ذكره باسم من حد في الفرق بين الاقسام تأمل
فلذلك لا يمتد الى مبداء تلك الامور لانه لا يمتد
البرهان من غير تمام كما جرت زعم لبعض المتأخرين وهذا
البرهان من غير تمام الكلام هو رد عليه انه لا يمتد
السلسلة في تلك البرهان المتناهية وقد نقل عنه
في الحاشية انه قال لا يصح السبيل الشريف من
في الحاشية شرح المبدأ انه كلامه ولا يخفى الرجوع
اليها حتى يظهر حقيقة الحال في حقيقة هذا المقال
قوله انقول ويمكن تصور البرهان بوجه آخر هذا قريب
جدا مما تقدم في البرهان الاول والتفاوت بينهما
بزيادة اعتبارهما وما ورد على هذا مما ورد على الآخر
فتأمل **قوله** وهذا البرهان يجري في سلسلة المعلولات
لكنه لا يجري في بعض ما يدعى غير متناهية كما في
المرتبة وضعا اللهم الا ان يغير فيها الترتيب
والتأخر وضعا كما في متناهية ما وبقية ما علم
ان البرهان يجري في الامور الغير المتناهية الا ان

المتعاقبة ايضا كحركات الافلاك والارضية فان كل
واحد واحد منهما معلول لما قبله ومتاخر عنه وكما
انما العلية والمعلول متضايفان كذلك التقدم
والتاخر وكذلك يجري في الامور العينية المتناهية كقوة
معالم المادية باعتبار ازمته حدودها كالنفوس الناطقة
البشرية على رايهم فهذا البرهان منقوض على راي
الحكام واستجبر مما مر ان مراتب الاعداد الغير المتناهية
موجودة منفصلة في الملال الاعلى وموجودة في نفس
الامر فيجري هذا البرهان فيها ايضا فانقص على
كلا الرايين تدير **قوله** البرهان العرفي هذا
البرهان ايضا منقوض بالامور العينية المتناهية كقوة
فلا تقطع وهذا البرهان في غاية الضعف كما سيظهر
قوله فان هذا الحكم من قبيل الخ هذا وان وقع في وضع
المنع وسنده ليس على ما ينبغي كما سيظهر له الواجب عند
بأن ليس من هذا القبيل الخ هذا الجواب الظاهر كلام على ما
يؤيده السند المنع ويوضح فلا يجدى كثير نفع وانما
قلنا بجواب الظاهر لانه اخر الجواب ما ينتمى بانه
اثبات للمقدمة الممنوعة فدير **قوله** ليت شعري الخ
تأمل فيه ففيه ما فيه هذا الخ الكلام في آخر المقصد
ونكلم في الخاتمة ان شاء الله تعالى **قوله** قالوا يمكن
لا يكون احد فيه او انه لذاته قال بعض المحققين في
اثبات هذا المطلب لانه مع ذلك الرجحان لو لم يكن
وقد انظر الطرف المرجوح نظر الى ذات الممكن لم يكن
ممكنا ما فرضناه ممكنا ولو جاز وقوعه نظرا الى ذاته
لم يدر رجحان الطرف المرجوح على الطرف الرابع نظرا

الى ذاته

الى ذاته اذ لا يتصور الوقوع بدون الرجحان لكثرة الجوز
لما فاته مقتضى ذات الممكن وهو رجحان الطرف
الرابع ورده المقتضى بان هذا اتم اذا كان اقتضا
الذات رجحان الطرف الرابع على سبيل الوجوب انما
اذا كان اقتضاؤه له على سبيل الرجحان ايضا فلا لان
المختم لا يسلم انما ينافي ما يقتضى ذات الممكن اولية
منها ايضا كحركات الافلاك والارضية فان كل واحد واحد
منهما معلول لما قبله ومتاخر عنه وكما ان العلية
والمعلول متضايفان كذلك التقدم والتاخر
وكذلك يجري في الامور العينية المتناهية الموجودة
معالم المادية باعتبار ازمته حدودها كالنفوس الناطقة
البشرية على رايهم فهذا البرهان منقوض على راي
الحكام واستجبر مما مر ان مراتب الاعداد الغير
المتناهية موجودة منفصلة في الملال الاعلى وموجودة
في نفس الامر فيجري هذا البرهان ايضا فانقص
على كلا الرايين تدير **قوله** البرهان العرفي المتناهي
اليه فاذا اصل النزاع انما هو في جواز اقتضاء ذات
الممكن اولية احد الطرفين مع عدم امتناع الطرف
الاخر فيقول المختم لم لا يجوز ان يكون اقتضاؤه تلك
الاولوية وهكذا الى حيث ينقطع الاعتبار وجواز رجحان
الطرف المرجوح في شئ من تلك المراتب نظرا الى ذات
الممكن لا ينافي اقتضاء ذاته رجحان الطرف الاخر
لان الطرف الرابع في كل مرتبة من تلك المراتب يراجع
بالنسبة الى الممكن لا واجب فلا ينافيه جواز الطرف
المرجوح جواز مرجوحا قفتم لم اعلم ان هذا السؤال

مذكور في حاشية المحقق الشريف قدس سره شرح
 التجريد ورفعه بان الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن
 نظرا الى ذاته فلا بد ان يكون صلة تامة لها ومبدء
 وجوبها والمؤمن في هذه الاولوية دفع تهم جواز
 وقوع الممكن نظرا الى ذاته من فراغ احتياج الى ضربه
 واما ان الممكن لا يستحق في ذاته حصول اولوية لاحد
 طرفيه من غيرة فلا يتعلق به عرض لان الممكن مع هذا
 الاستحقاق وبدونه محتاج في طرفيه الى غيره وبذلك
 يتم الاستدلال بوجوده على وجود الصانع انتهى كلامه
قوله اذ على تقدير تحققها يرجح الطرف الاخر في دلالة
 على توقف الاولوية على استثناء تلك العلة تأمل لاية
 له من بيان **قوله** لما الاول انا لانعلم انه لو تحقق سبب
 الطرف المقابل في هذا المنع مقدمة ضمنية غير
 مذكورة في الاستدلال صحتها لكنه يثبت طنها
قوله اذ على تقدير تحقق ما يرجح الطرف الاخر تأمل
قوله نعلم قطعا ان الشيء الواحد لا يمكن ان يكون تاما
 وقاعدا او متحركا وساكنيا في الاخفاء في ان تلك امور
 ليست متناقضة بل متضادة او متقابلة بالعدم
 والمملكة في ما اعتبره القوم في شرائط التناقض
 هو شرط في كلية الحكم الى هذا مردود على الوجه الثالث
 كما سيجي والاول تركه هذا الكلام والاقضاء على
 الاجوه الثلاثة التي سيذكرها **قوله** ولا يخفى ما في
 هذا الوجه قال فيما نقله من لاد القوم جعلوا هذه
 الاصناف من شرائط التناقض فاذا بقى على عموم يمكن
 التناقض مع استثناء فالوحيد اما التخصيص بما عدا

العلية

العلية والوحدة الاخرى انتهى كلامه واعلم ان التحقيق
 المتغير في التناقض هو وحدة الشبهة البتوتية التي
 هي مورد الاجاب والسلب اي الوقوع واللا وقوع
 واعتبار الوحدات الثمانية وجزها انما هو تحفظ
 وحدة النسبة الشبوتية بل العلة انما كانت متعددة
 في الوقوع واللا وقوع فالتناقض باق وتعدد علة
 الوقوع واللا وقوع لا يقدح فيه ومنه يعلم ضعف
 الوجه الثالث التي ذكرها اما الاول فلا يخص
 الاصناف مع بعده في كلامهم مردود بان النسبة
 الشبوتية اذا تعددت باي وجه كان لا يتناقض
 الوقوع واللا وقوع الوارد عليها اما في الثاني فخط
 واما الثالث فلا ان المواد المذكورة ليست مما يساوي
 رفع الاخر كما اشنا اليه **قوله** والاكابر اولي من الاخر
 مطلقا فيه خفاء فلا بد من ان المقدم **قوله** ثم ان ارتفاع
 المعاني غير معتبر في كل علة تامة عندهم هذا الشا
 الى ان التوجيه الذي اختاره المورد **قوله** والثاني اننا
 نختار امتناع الطرف الاخر لاخفاء ترتيب البحث
 يقتضي ان يقدم هذا الايراد بل الثالث ايضا على
 الايراد الاول قوله وهو اعلم من ان يكون مقتضيا له
 بواسطة او غيرها هذا ايضا ليس بظاهر من قولهم
 ان الواجب ما يجب له الوجود ومع التجريد النظر
 لاداته مرفقا لبقايات الحيز بل لعله ما ذكره قدس
 سره ومنه علم ضعف **قوله** لا حاجة الى تخصيص الغير
 مع انه ربما يناقض فيه الى وكذا الحال فيما ذكره
 في حاشية التجريد حيث قال لا حاجة الى هذا

التكلم فان معنى قولهم ما يجب له الوجود من
غير التقات الى غيره ان يكون هو وحده مستلزما
للوجود وكذا لا ينافي الواسطة في اللزوم استحقاق
كلامه **قوله** ان لا يلزم من امكان المعلول وامكان
العللة ان عدم المعلول الاول مكانهما متساويان
وهو ان عدم المعلول الاول ما رزوم لعدم العلة
الاولى والمستلزم للحال الى ولذا استلزم استحالة
اللازم يستلزم استحالة المارزوم فيجب ان يكون
عدم المعلول الاول محالاً والجواب ان المارزوم محال
مطلقا وعدم المعلول الاول محالاً بالغير هذا
وبقوله هنا كلام فوق ذلك وهو ان امكان المارزوم
بدون امكان اللازم يستلزم امكان وجود المارزوم
بدون اللازم وهو ينفي الملازمة بينهما والحال ان
امكان المارزوم انما هو بالقياس الى ذاته وهو المارزوم
امكان اللازم بالقياس الى ذاته ذات المارزوم الى
امكان اللازم بالقياس الى ذاته ولا يوهمني ان
هذا قول بالامكان بالغير فان ذلك ان يجعل الغير
يجب شتون نسبة ذاته الى طرفين وما نحن فيه
امكان بالقياس الى الغير لا امكانه في ذاته بسبب
الغير وشتان ما بينهما كذا ذكره المصنف في حاشية
شرح التمهيد فاحفظ فانه جدير به **قوله** فانما
نقلها نفاسته على تقدير وجوده هو المعلول
الاول هذا لم يحوان ان يكون من قبل المانع عنه
ممتعا بالذات كشرطه الياري وذلك ظن مخون
ان يكون المعلول الاول من قبل الثاني والابد

من نفيه من دليل **قوله** واجيب عنه بان علة العدم
عدم علة الوجود وهذا مبني على ان المعلول لا اثر
على عدمه وجودا او عدمه وهو ان كان ظاهرا
لكنه غير مبين لاحتمال ان يكون وجود شيء آخر
علة لعدم شيء آخر بان يكون وجوده دائرا على
وجود شيء وعدمه على وجود شيء آخر فيكون
وجود هذا الشيء مستلزما لعدم الشيء الاول
لكنه ليس لعدم تأثير ليس بعلة للعدم ولا يذ
لنفيه من دليل **قوله** فعدم علة العدم يكون وجود
علة الوجود او مستلزما له فيه ان عدم شيء كعدم
المانع يجوز ان يتوقف عليه وجود شيء آخر
فعلة الوجود عدم فعدم العلة الوجود وهو
علة العدم يكون وجودا مستلزما له فعدم
عدمها وهو عدم علة العدم ليس بوجود ولا مستلزم
له ومنه علم ضعف قوله لا قدم العدم اما
نفس الوجودا ومستلزم له وهذا التفصيل ما
سيذكره بقوله وفيه بحث ان عدم العدم الى
قوله بل غير واقع كيف لا وصور الوجود لا يتوقف
على تصور العدم اصلا بخلاف عدم العدم فانه
يتوقف على عدم تصور العدم مرتين وذلك مع
ظهوره مشهور فيما بينهم **قوله** ولما بطل التسلسل
بطل التسلسل في لوازم العلل انما يظهر اذا كا
ترتب العلل كافيا فتأمل **قوله** واجاب قدس سره
في حاشية التمهيد من اصل هذا الكلام الى واعلم
السؤال الذي ذكره قدس سره هذا الجواب قدس سره

هو ان يقال اتفقا العقلاء على الممكن فحتاج الى قول
بغير الوجود مغاير للماهية واكثرهم على ان ذلك
لا مكانه وفيه بحث وهو ان الممكن هو الذي اذا
نظرا اليه مع قطع النظر عما عداه لم يجب لذاته
وجود ولا عدم فلم لا يجوز ان يجب له احدهما
لذاته بشرط وجودي او عدمي فلا يحتاج الى قول
موجود مغاير لذاته هذا كلامه قدس سره بعبارة
في تقدير السؤال تأمل يظهر لك التفاوت بين
هذا السؤال وبين ما ذكره المصنف **قوله** ان قوله نظر
لان احتياج الممكن الى علة وفيه بحث لانه لما
يجب لذاته وجوده ولا عدم كانت ذاته حيث
هي غير مستقلة في شيء منها بل محتاجة فيه
الا ما خرج مطلقا وانه بين فظهما زاححتاج
الممكن الى مطلق العلة ليس فرع احتياج الوجود
الساوي وقوله ان على تقدير الاولوية لوجود مرجحان
الوجود من قيد احتياج الى علة موحدة مردود
بان مفيد الوجود الماهية والمؤثر فيه ليس هو
الرجحان لانه لا بد ان يكون موجودا لان الاتحاد
فرع الوجود من غير ولا الماهية بشرط الرجحان
الموجه المذكور ولذا قالوا ان وجود الواجب
صينه والا كان الوجود صفة منفردة الى غيرها
فله مؤثر وبداهة العقل حكمة بوجوب تقدم
المؤثر بالوجود **قوله** وما يكون ذاته موجودا له
لشرط انتفاء امر متنع لذاته هذا واجب لذاته
هذا ام كيف ولا بد ان يستند الواجب لذاته

للامر

الحاصر لا يستند الى ذاته ولا شك ان عدم متنع
لذاته لا يستند اليه واعلم ان المراد بالشرط ههنا
ليس معنى المشهود بل مطلق ما يتوقف عليه
الشيء وجوديا او عدميا **قوله** وان شئنا الى
ما فيه من التفصيل وهو الفرق بين امتناع المانع
وبالسيار تنقاع المانع جزء من صلبه ما يمنع المنع
صنه لا ما يمنع مانعه **قوله** كما في الوحدة ونظايرها
من المفهومات المذكورة ههنا ظاهرة مشهورة فيما
بينهم ذكرها صاحب تلويحات وهو ان كل ما ذكر
نوعه اي تصيف اي شخص يفرض بمفهومه فهو
اعتبارا محكم نوع كان بحث اذا فرض ان فردا منه
اي فرد كان موجود وجب ان يتصف ذلك
الفرد بذلك النوع فيه مرتين مرة على انه حقيقة
ومرة على انه صفة فانه يجب ان يكون اعتباريا
لا وجود له في الخارج لئلا يترتب التسرع في الامور
المرتبة الوجودية معا كالقدم والحدوث والبقاء
والوصفية والازم والتعين والوحدة ونحو ذلك
فان الامكان مثلا لو كان موجودا لكان يمكنا
ونقل الكلام الى المكانه ويلزم التسرع في الامور
المرتبة الموجودية معا وهو مح هذا كلامهم ولا
ان كلامهم تلك الامور المستقلة ليس اعتباريا
محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار سواء كانت منجانب
العلل ومن جانب معلولات فلو تم ما ذكره المصنف
لعل على ان التسرع في تلك الامور مطلقا سواء
كانت موجودة في الخارج او لا باطل ولعل قوله

وفيه ما لا يخفى اشارة المماذ كنناه **قوله** على مائة
في تحقيق الطريق الثاني والثالث من المسلك
الاول وقد صرفت ما فيه فتذكر **قوله** فهو واجب
صدهم فيه بحث لانه كيف يكون واجبا عنهم مع
افتقاره الى امر الاستداليه وانه يناقى الوجوب
الثاني باتفاق **قوله** فيحتاج جميع تلك الاعتبارات
الى حلة مرجح استخير بما فيه مما سبق **قوله** ان
الامور الاعتبارية مطلقا لا يكون شرطا للوجود
اصلا هنا على اطلاقه ليس يصحح لانا الموجودات
اشمكة كلها متوقفة على الامكان والاحتياج
والتأثير والوجوب السابق وكلها من الامور اللاحقة
وقد صرحوا به ما قيل من ان عدم المانع كاشف عن
امر وجودي فمردود بان تكلف فان بدا هذا العقل
لا يجوز ان تكون مؤثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف
عليه التأثيرية كما يجوز توقفه على امر وجودي فعلى
هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء وجودا لآخر من
حيث وجوده فقط كالتفاعل والشرط والمادة
والصورة ومن حيث عدمه فقط كالمناخ ومرحيت
وجوده وعدمه معا كما لمعدان لا بد من عدمه الطار
على وجوده ويمكن ان يكون قوله قنامل فيه فان محل
التأمل فان جميع هذه الاعداد واهية اشارة الى
ما فصلناه في بيان حال تلك الاعداد **قوله** بل الوجه
سنذكره من ان الاولوية تستلزم الوجوب بظهور
ما فيه ايضا **قوله** واورد عليه في الوجه الثالث على التقرير
لاول الى يرد عليه الايراد الاول ايضا كما لا يخفى

على المتأمل

على المتأمل **قوله** وهو في الحقيقة يعود التقرير الى
فيه تأمل لان الوجوب هناك بالنظر الى الاولوية
المستندة الى الذات وههنا بالنظر الى الذات ولذا
لا يتجه عليه بعض الارادات المذكورة هناك **قوله**
ضرورة معينة المتضايفين بالذات هذا مما يتيم
اذا وجب ان يكون المتضايفان معلول علة واحدة
واقضاء معتبر بالذات لذلك محكم **قوله** ومرحوة
مستلزم لاستناعه الى هذا مما يتيم اذا كان اقضاء
الذات رجحان طرف الراجح على سبيل الوجوب اما
اذا كان اقضاءوها على سبيل الرجحان ايضا فلا
لانه للنخصم ان يقول ان مرجحية اذا كانت بالوجوب
كانت مستلزمة لاستناعه واما اذا كانت لا بالوجوب
فلا بد ان يكون اقضاء الذات الرجحان على سبيل الرجحان
ايضا لا يكون واجبا وكذا مضاييف وهو المرجحية
واذا لم يكن المرجحية واجبة لا يكون الطرف المرجح
مستعاضا كذا نظير ما اوردناه المصنف على الدليل الذي افرغه
بعض المحققين كما نقلناه تفصيلا ولوسلم فلا يدل على
الاستناع الذاتي واستناع مطلقا مستلزم بوجوب الطرف
الاخر كذلك لا وجوب الذاتي فتأمل ففقه ما فيه **قوله**
ان امكان وقوع كل طرف لما توقف على رجحانه فيه انه
لا يتوقف امكان الوقوع على رجحانه نعم يتوقف الوقوع
على الرجحان **قوله** لموقع ان يكون الطرف المرجح مرجحا
حال كونه مرجحا هذا الاستناع اعنا هو بشرط الوصف
لا في زمان الوصف لانه انما يكون كذلك لو كان وصف
المرجحية في زمان تحقق ضرورة والوجوب باللائم

له هو الوجوب بشرط الوصف والمذكور في الطبقا
 اما هو الذاتي فتدبر **قوله** وهو ايضا محال هذاسي
 على ان كان المحال كما هو المشهور لكن عدم العقل الاول
 محال وان كان عدمه ليس محال بل هو واقع **قوله**
 قلت بعد اثبات انه لا يكون احد الطرفين اوله لداته
 احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروري هذا
 يخالف لما ذكره المض في حاشية شرح التبريد من
 مقتضى التساوي هو الاحتياج الامرح مما فلم لا يكون
 ان يكون ذلك الامرح عدم سبب الطرف الاخر فان تمك
 في دفعه بدعوى الضرورة في ان الاحتياج الى غيره في
 الوجود لا بد له من مؤثر موجود ولهذا يحكوا بان
 بان العلة الفاعلية لا تكون علة تامة امكرو دفعه على
 تقديرا لاولوية بهذه الدعوى وايضا بان يقال اذا
 ثبت احتياجه الى الغير ثبت احتياجه الى مؤثر
 موجود يحكم تلك المقدمة فان قلت بدهية العقل
 اما حكم بذلك المتساوي الطرفين دون ما وجوده
 اولى قلت له ان يقول اذا جوزتم ذلك على تقدير
 الاولوية فلم لا يجوز على تقدير التساوي ولا بد لذلك
 من بيان انتهى كلامه اعلم ان الاولوية الذاتية لو كانت
 كافية في وقوع الممكنات الممكن لم يكن اثبات الواجب
 ولذا استو ابطالها وكذا اذا لم تكن كافية فيه
 جاز ان يكون الامر الخارج عن ذات الممكن الذي يتوقف
 عليه وقوع الطرف الرابع عدم سبب الطرف الرابع
 وذلك لاننا ان نقر من ان الطرف الرابع هو الوجود
 فيجوز ان يوجد الممكنات من غير حاجة الى مؤثر موجود

فيلزم

فيلزم الامر المذكور وكذا الحال في صورة التساوي
 ثم ان ثبت ان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول
 وان الممكن لا يمكن ان يوجد بمعدوم ثبت الواجب سواء
 تحقق الاولوية الذاتية ولم يمكن كافي في الوقوع او
 لم يتحقق اصلا فلا يتوقف ثبوت الواجب على تحقق
 تساوي طرفي الممكن وعلم مما ذكرناه ضعف كلام
 المض ههنا من وجوه فتدبر **قوله** لا يلزم مكان وجوده
 في وقت عدمه في وقت اخر وايضا هذا الدليل
 لا يجري في العلة الالائية بالنسبة الى معلولاتها
 فلا يثبت الدعوى الكلية كذا ذكره المض في حاشية
 شرح التبريد **قوله** مناف لما قرره من ان العلة التامة
 قد يكون بسيطة وكذا ينافيه القول بعلة الامكان
 والاحتياج والتاثير والقول بان الامكان والاحتياج
 وما يبا وفهما موضوعا او لا مفروغ عند طلب
 العلة عليها **قوله** اللهم الا ان تكلف ويقال للمعلول
 بالحقيقة هو وجوب الوجود هذا تكلف بعيد بل
 خلاف الواقع **قوله** ومصادم لما قرره المتأخرون
 اه وكذا يصادم بزيادة الوجود مطلقا ذهنا
 او خارجا والصفات السابقة على الوجود كلها
 من الامكان والاحتياج وغيرها وايضا يصادم
 القول بان صفات الهيولى بالصورة في الخارج من
 تقدم الصورة عليها في الوجود الخارجي وان اردت
 فيه تفصيل الكلام فارجع الى ما ذكره المض في حاشية
 شرح التبريد وله مزيد توضيح بما تقرر عليه في تعليقاتنا
 واعلم ان القسم في المادة التي ذكرها اما في الوجوب

منه في بعض نسخها وفي بعض
 نسخها في تعريف العلة مع

أو في الوجودات أو فيها معا وكذا الحال في الصفات
السابقة على الوجود **باب** في الشيء الواحد لا يكون
له إلا وجود واحد لو سلم هذا في الوجود الخارج
فظاهر أن الحال في الوجود الذهني ليست كذلك
واعلم أنه لم يرد الشرح وغيره إلا بمعنى أنه لم يردوا
على الاستقام ولم يدعوا التقدم فلا يكون ما ذكر
المتأخرون من التقدم تاما نقلا عن القدماء كما
أنه ليس تيام عقلا لا بالدليل ولما بالبداية
هذا آخر ما قصدنا في شرح رسالة اثبات الولي
فد كل على يد سليمان بن محمد الرازي كال
لطفه المنان حفهما مغفرتة

الجليلة ونتم مع الآخر

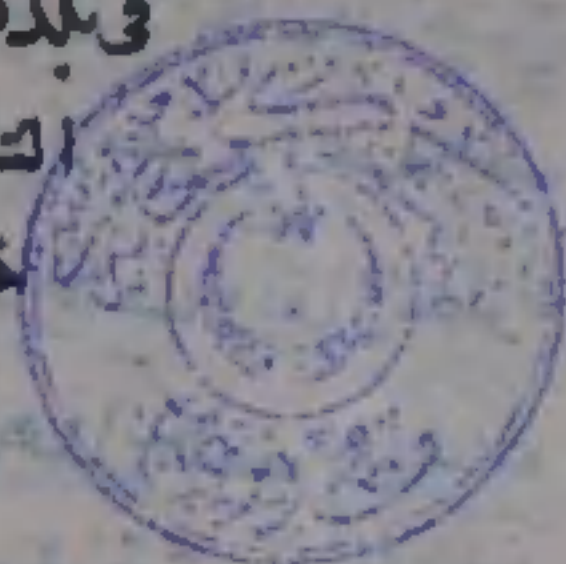
في بلدة أدرنة في ليلة

الثلاثاء

خمس مائة

والف

تم



بسم الله الرحمن الرحيم
ولا تنهوا ولا تخشوا نزل تسليمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
والمؤمنين على ما أصابهم يوم أحد ورجعوا إلى المدينة منهم
مخزونين وفقدوا لقلوبهم على الجهاد وردعا عن الشقاعة عنه
جيتا ووهنا وهو عطف على مقدراى جاهدوا في طاعة ربكم
ولا تضعفوا عن قتال عدوكم بما أصابكم في دين الله وتجنّبوا
ولا تخشوا من استبطاع العيون والنصرة منه نعم أو من أصابكم
من قتل ورجع بأحد والمهزبة وانتم الأعلى ثباتا على الأعداء
أي الغالبون عليهم بعد أحد في الدنيا روى أن المسلمين لم يخرجوا
بعد ذلك مع رسول الله إلا ظفروا وفي كل عسكر بعد رسول الله صلى
عليه وسلم إذا كان فيه واحد من الضميمة كان الظفر لهم وانتم
الغالبون أيضا في الآخرة لأن قتلاكم في الجنة وقتلاهم
في النار وهو بشارة لهم بالعلق والغلبة في الدارين
أن كنتم مؤمنين شرط جوابه محذوف بدلالة ما قبل من أن
أن كنتم مصدقين بنصر الله ووعدوه فلا تنهوا ولا تخشوا
لأن منحة الإيمان في القلب يوجب قوة القلب والنفقة
بصنع الله وقلة المبالاة بأعدائه ثم قال تؤذيه ظم أن يمسكم
أي يصيبكم فخرج بفتح القاف وضمها أي جرحه فقد مشى

SÜLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Yazma No.	Seyyid Nasir ef.
Yıl	
Eski No.	29
Tasnif No.	297.3

القوم اى الكفار بيد فرج مثله قتل المسلمون من الكافرين
 بيد سبعين واسروا سبعين وقتل الكافرين باحد من
 المسلمين سبعين واسروا سبعين وفيه ضعف لاسيما
 ويدل على المماثلة قوله تعالى وتلك الايام اى ايام الظفر والقلب
 ناولها اى يضربها بين الناس اى بين المسلمين وبين الكافرين
 تارة لم وتارة عليهم ومنه قول العرب الحرب سجال اى
 مساجلة وهي المناوذة بان يصنع احد مثل ما صنع قريسه
 في حربى اوسنى او غير ذلك بالتعبئة واصله من الدلو اذا كالم
 فيه ماء قل او اكثر قوله وليعلم عطف على العلة المقدرة
 اى فعلت ذلك ليتعظروا وليعلم بالتميز والافراز الله
 الذين امنوا بالاخلاص ممن شكوا في دينهم فجازوا على ما
 فعلوا لان المخلص يتبين حاله في الشدة والبلاء فيعطى
 ثوابه بما يظهر منه لا بما يعلم منه ويتخذ منكم شهداء اى
 لكي يكرمكم بالشهادة لا لاجل نصر الكفار وخبرهم والله لا يحب
 الظالمين نفوسهم بالكفن والنقاس بعد عود